



APA  
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين  
International Association For Experts & Political Analysts

## المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 13 أيلول 2022

### أبرز عناوين الصحف

#### "يديعوت أحرونوت":

- القدس تشتعل: مئات الفلسطينيين يرشقون الحجارة ويهاجمون الشرطة وإصابة ضابطين بجروح طفيفة
- احتجاجات في نابلس بسبب اقتحام اليهود لقبر يوسف بنابلس
- الاتفاق على ترسيم الحدود مع لبنان والحكومة تقر بنود الاتفاق

#### "معاريف":

- الحكومة تقر الاتفاق مع لبنان
- بايدن بارك وحذر: يجب الحفاظ على الاتفاق من كافة الاطراف
- وزير الامن يهاجم عضو الكنيست كسيف من المشتركة لانه اتهم الجيش باعدام الأطفال في الضفة
- كسيف: إذا هاجمني غانتس فأنا بوضع جيد جدا

#### "هآرتس":

- الحكومة تقر الاتفاق مع لبنان دون موافقة الكنيست
- إسرائيل تشتري الهدوء بثمن رخيص
- مواجهات استثنائية في القدس الشرقية

-منظمات يهودية أميركية تحذر من تعيين بن غبير وزيرا في الحكومة المقبلة  
-افتتاحية الصحيفة: هم ينظمون المسيرات (المستوطنون) والجنود يقتلون

"تايمز أوف إسرائيل":

. لبيد: الاتفاق البحري اللبناني "يتجنب" الحرب مع حزب الله

. المستشارية القضائية للحكومة: الحكومة غير ملزمة بإجراء استفتاء أو تصويت في الكنيست على الاتفاق  
مع لبنان

. استطلاعات رأي تشير إلى وجود دعم فاطر لصفقة الغاز مع لبنان؛ مع عدم تحديد فائز واضح في الانتخابات  
. عودة الهدوء إلى القدس الشرقية بعد ساعات من الاشتباكات العنيفة والشرطة تستعد لمزيد من الصدمات  
. استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الأخيرة تدفع بالسلام الإقليمي وحل الدولتين

\* \* \*

## عين على العدو الخميس 2022-10-13

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى  
جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 6  
مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.
- صحيفة يديعوت أحرونوت تكتب في صفحتها الأولى: "القدس تشتعل" موجة الإرهاب: مئات  
الفلسطينيين يرشقون الحجارة ويهاجمون عناصر الشرطة.
- هاليل روزين-القناة 14: "حرب في إسرائيل" || ألقى فلسطينيون عبوة على قوات الجيش عند معبر  
الجلمة دون وقوع إصابات.
- إذاعة الجيش: سقطت حوامة مسيرة تابعة "للجيش الإسرائيلي" بسبب عطل فني في منطقة قرية  
بيت أمر بالقرب من الخليل – لا خوف من تسرب للمعلومات، يجري التحقيق في الحادث.

- جهاز الشاباك :اعتقال خلية لحماس من 4 أشخاص من الضفة كانوا على اتصال مع منظمة حماس في قطاع غزة، وكانوا يخططون لتنفيذ عمليات إطلاق نار ضد "أهداف إسرائيلية."
- دورون كدوش-إذاعة الجيش :خلال مواجهة عنيفة مع عشرات الفلسطينيين في قرية قصرة قرب نابلس، أحرق مستوطنون 3 أقفاص دواجن كبيرة مملوكة لفلسطينيين، وأحرقوا فيها حوالي 30 ألف دجاجة حية، كما أطلق المستوطنون النار نحو الفلسطينيين.
- القناة 14 العبرية :إصابة مستوطن بجروح طفيفة بعد رشقه بالحجارة قرب باب الأسباط في القدس.
- إنقاذ بلا حدود :إصابة مستوطن بعد رشقه بالحجارة بين بساغوت وكوخاب يعقوب.
- أضرار في حافلة خط 81 التابعة لشركة تنوفا، بعد رشقها بالحجارة على شارع 55 قرب قرية الفندق بالقرب من كدوميم.
- إصابة 2 من ضباط الشرطة الإسرائيلية بجروح جراء إطلاق ألعاب نارية نحوهم في العيسوية.
- أضرار في مركبة للمستوطنين وعدة إصابات بالهلع جراء رشقها بالحجارة بين مزموريا وهار حوما.
- بعض الأحداث خلال الساعات القليلة الماضية:
- رشق حجارة تجاه مركبات للمستوطنين على طريق 465.
- إحراق أحراش قرب مستوطنة نفيه تسوف.
- رشق حجارة من مركبة فلسطينية مسرعة نحو حافلة للمستوطنين عند تقاطع رحاليم.
- رشق حجارة قرب سياج مستوطنة بساغوت.
- رشق قوة من الجيش بالحجارة قرب العروب.
- رشق حجارة قرب مستوطنة غفعون الجديدة.
- رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة قرب حوارة.
- إطلاق نار على معبر قلنديا.
- رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة على طريق غوش عتصيون-الخليل قرب الخضر.

-أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق غوش عتصيون-المتحدث باسم جيش العدو: كجزء من رفع وتيرة النشاطات الأمنية في منطقة نابلس، قرر الجيش إغلاق الطرق وتقييد الحركة من وإلى المدينة، وإبقاء عدد من الطرق مفتوحة حيث سيتم فيها تطبيق تفتيش أمني صارم.

• القناة 13 العبرية: اقتحم مستوطنون مدينة نابلس الليلة الماضية لإقامة طقوس في قبر يوسف وذلك تحت حراسة الجيش. ولم تقع حوادث تذكر.

• والا العبري: مكتب المدعي العام الإسرائيلي "في تل أبيب يقدم لائحة ضد الشاب الفلسطيني عمار دراغمة البالغ من العمر 24 عاما من سكان الضفة الغربية، بدعوى دهسه جندي و"مستوطن إسرائيلي" أثناء هروبه بسيارته من "الشرطة الإسرائيلية".

### الشأن الإقليمي والدولي:

- مكتب لايبيد: انتهى اجتماع الكابينت، وصوت الوزراء على الملخص الذي خرج به رئيس الوزراء يائير لايبيد التالي: "هناك أهمية وضرورة ملحة للتوصل إلى الاتفاقية البحرية مع لبنان في هذا الوقت"، وأعرب الوزراء عن دعمهم لتعزيز إجراءات الموافقة على الاتفاقية من قبل الحكومة.
- لايبيد في مؤتمر صحفي: "الاتفاق مع لبنان إنجاز كبير لإسرائيل، حيث يزيل احتمال اندلاع مواجهة عسكرية ضد حزب الله - نحن لسنا خائفين من المواجهة معهم، ولكن إذا كان من الممكن منع الحرب، فمن الأفضل منعها".
- غانتس في مؤتمر صحفي: "على حدودنا الشمالية تقف منظمة إرهابية قاتلة تدعمها إيران وتمتلك مئات الصواريخ، وباعتباري شخصًا خدم قتاليًا في لبنان، فأنا أعرف ثمن الحرب، والشعب اللبناني - إن الاتفاق مهم يخدم مصالح إسرائيل ويؤسس لمعادلة أمنية جديدة وله القدرة على الحد من نفوذ إيران في لبنان".
- نتنياهوميهاجم لايبيد حول اتفاق الغاز مع لبنان: "هذه اتفاقية استسلام مخزية من لايبيد وغانتس لنصر الله، لقد أعطوه مياهانا الإقليمية وأراضينا السيادية وغازنا، وفي النهاية رضخوا أيضًا لمطلب حزب الله بالسماح لإيران بالتنقيب عن الغاز قبالة سواحل إسرائيل، هذه اتفاقية استسلام لرئيس وزراء انتقالي ضعيف ولا يمتلك خبرة، ما يحدث ضربة خطيرة لقوتنا الرادعة".
- قناة كان العبرية: على خلفية التوترات مع حكومة لايبيد - أعلن الكرملين أن الرئيس بوتين سيتحدث قريباً مع أبو مازن حول "خطط الحوار الإسرائيلي الفلسطيني".

- معاريف: كوريا الشمالية تواصل تجارها الصاروخية انتهاكاً لمقررات الشرعية الدولية وتطلق صاروخي "كروز" استراتيجيين بعيدي المدى.
- قناة كان العبرية: وفاة "مواطن اسرائيلي" عمره ستون عاما في أحد سجون مدينة يوكوهوما اليابانية حيث اتهم بتهريب المخدرات.

### الشأن الداخلي:

- قناة كان العبرية: في ختام التقييم الذي جرى صباح اليوم في شرطة القدس: أمر قائد المنطقة بتعزيز القوات إثر التوترات في شرق المدينة.
  - القناة 12 العبرية: في نهاية تقييم للوضع، تم إجراؤه الآن في حرس الحدود، قرر قائد حرس الحدود اللواء أمير كوهين وضع 10 سرايا من جنود الاحتياط في حرس الحدود على أهبة الاستعداد. وأشار إلى الأحداث التي شهدتها القدس ليلاً، وقال: "لقد عززنا القوات في القدس والضفة للتعامل مع الأحداث بقوة ومهنية."
  - يديعوت أحرونوت: اشتباه: جندي احتياط يعمل في مستودع أسلحة بقاعدة عسكرية، سرق آلاف الرصاصات من القاعدة.
  - هيئة مقر منظمات الهيكل 2591: مستوطننا "اقتحموا" باحات المسجد الأقصى منذ أمس لأداء صلوات عيد العرش.
  - موقع والا: حدث تطور كبير في التحقيق في محاولة تخريب قطار الركاب في رأس السنة العبرية، ولا يزال أمر منع النشر بشأن التحقيق ساري المفعول.
  - موقع والا العبري: رئيس الموساد: من يدعي أن الاتفاق إنجاز لحزب الله – لا يفهم الوضع في لبنان
  - موقع والا العبري: من المتوقع أن يدعو رئيس الوزراء يائير لابيد زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو إلى جلسة إحاطة بشأن الاتفاقية البحرية مع لبنان
- عينة من الآراء على منصات التواصل:
- بنيامين نتنياهو: التصعيد الجاري الآن في الضفة والقدس هو نتيجة حكومة لابيد الضعيفة على كل الجهات.
  - يائير لابيد: وافقت الحكومة بأغلبية كبيرة على أسس الاتفاق مع لبنان.

- أوهاد حيمو-القناة 12“:مواجهات على نطاق واسع جدا هذا المساء في العديد من النقاط في شرق القدس والخليل وقرى بيت لحم والمنطقة – عملية شعفاط ودعوات مسلحي نابلس لإشعال الوضع في كل المناطق إثر حصار منطقتهم، لاقت أذانا صاغية – التوتر ينتشر من شمال الضفة إلى جنوبها وهذا بالضبط ما كانت تخشاه إسرائيل، التي قد تجد نفسها في مواجهة صراع شامل.”
- يارون أبراهام-القناة 12“:لا تستطع مركبة إسرائيلية السير في بيت حنينا “نصف دقيقة” من بسغات زئيف، دون أن يتم رجمها بالحجارة – وضعنا سيئ للغاية – هل هذا هو معنى السيادة!!! هالووو اصحوا هناك.”
- إيتمار بن غفير: إلى وزير الأمن الداخلي عومر بارليف، لماذا لا تسمح لعناصر شرطتنا بفتح النار العجي تجاه مئات الإرهابيين الذين يحاولون قتلهم الآن في القدس؟ إلى متى ستستمر في إهمال حياتهم وحياتنا؟
- وزيرة الداخلية أيليت شاكيد:وصلت بيت حنينا. إنها ساحة معركة – يجب أن يستيقظ لايبيد وغانتس وعومر بارليف – مطلوب هنا المعاملة القاسية وعدم الصبر على الإرهابيين، والحرمان من الجنسية، والسجن لمدة 10 سنوات، وحظر التجول، وتسهيل التعليمات لفتح النار، وتعبئة احتياك حرس الحدود.
- الوزير زئيف إلكين“:إسرائيل لن تزود أوكرانيا بمنظومة القبة الحديدية، لأنها غير مجدية، أمام صواريخ روسيا المتقدمة.”
- وزير الأمن الداخلي عومر بارليف:لقد تحدثت قبل فترة قصيرة مع مفتش الشرطة كوبي شبتاي، وقائد منطقة القدس دورون تورغمان، وتم اطلاعي على تفاصيل الأحداث في شرق القدس، ليس لدينا نية للسماح باستمرار العنف، ونحن عازمون على العمل بقسوة ضد كل من يخل بالنظام ويعرض الأمن العام وسلامة رجال الشرطة للخطر.
- تال ليف رام – معاريف:حماس من خلف الكواليس في الكثير من الأمور، فهي تدرك أبعاد ظاهرة “عرين الأسود”، وتقوم بالتحريض عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبلا شك حماس لها دور في الأحداث الأخيرة.
- جوش بريئر“:بينما كانوا يتجادلون حول الخطوط البحرية في الشمال، فقدوا في القدس السيطرة على شرق المدينة في واحدة من أصعب الأمسيات منذ حارس الأسوار – وعلى الرغم من شهر من

المواجهات والتوترات، إلا أنهم الآن فقط يتذكرون ربما تجنيد 4 سرايا احتياطية من حرس الحدود غداً، صباح الخير يا شرطة إسرائيل."

### مقالات رأي مختارة:

- **ينيف كوفوفيتش وجاكي خوري-هآرتس:** في بداية السنة الميلادية، لاحظوا في جهاز الأمن ارتفاعاً في عمليات إطلاق النار على أهداف عسكرية في نابلس. في "إسرائيل"، نسبوا هذا الارتفاع لتنظيم عرف باسم "كتائب نابلس"، التي زادت نشاطاتها في البلدة القديمة في نابلس. وقادت معلومات استخبارية إلى عدة شخصيات بارزة في التنظيم، وفي جهاز الأمن، تقرر العمل ضدها. في شباط، أشار "الشاباك" إلى نية أربعة من أعضاء التنظيم المس بالجنود في الفترة القريبة، وتقررت تصفيتهم - في ظهيرة 8 شباط، دخلت قوة "اليمام" إلى مركز نابلس بهدف اعتقال أعضاء الخلية. وفي معركة جرى فيها تبادل لإطلاق النار قتل ثلاثة من أعضاء الخلية، اشرف المبسلط وادهم مبروكة ومحمد الدخيل، الذين كانوا معروفين لأجهزة الأمن كنشطاء في "كتائب نابلس". عضو الخلية الرابع، إبراهيم النابلسي، الذي ترأس مجموعة المسلحين، لم يكون موجوداً في المكان. بعد ستة أشهر من ذلك، في 9 آب، قتلت قوات "اليمام" ودورية "غفعاتي" النابلسي الذي كان يختبئ في منطقة نابلس. أعلن "الجيش الإسرائيلي" في حينه أن "النابلسي كان جزءاً من الخلية (الإرهابية) لمبروكة، التي لا تنتهي لأي تنظيم (إرهابي)" - بعد شهر من قتل النابلسي، بينما كان "إسرائيلي" يقود سيارته قرب قرية حوارة في الضفة الغربية أطلقت عليه النار من سيارة مارة هربت من المكان. أعلنت مجموعة اسمها لم يكن معروفاً حتى ذلك الوقت المسؤولية عن الحادثة، وهي "عرين الأسود". ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه المجموعة، المسؤولة عن عمليات إطلاق نار كثيرة في نابلس، إحدى المشكلات الرئيسية "لأجهزة الأمن الإسرائيلية" - في جهاز الأمن، يعتقدون أن هذه المجموعة تتكون من نشطاء كانوا في السابق أعضاء في تنظيمات مختلفة، وجعلهم تسلسل الأحداث يصنفون أنفسهم من جديد باسم "عرين الأسود". أعضاء المجموعة يعملون في نابلس، بالأساس في البلدة القديمة، وفي مخيم بلاطة للاجئين، حيث هدفهم العلي هو مواجهة الجنود عندما يدخلون المدينة أو يأتون لتأمين المصلين اليهود في قبر يوسف. معظمهم شباب علمانيون في أعمار 18 - 24، ولا يذهبون إلى المساجد، ولا يتأثرون بشخصيات دينية - في محادثة مع "هآرتس"، اعترفوا في هذا التنظيم بأن كل نشاطهم يتركز في الرد على نشاطات "الجيش الإسرائيلي" أو القيام بمبادرات محلية. "لا توجد غرفة عمليات بالمعنى العسكري أو خطط وأهداف.

هذا التنظيم بعيد عن أن يكون مليشياً منظمة أو له نشاطات مثلما نشاهد في غزة مع الذراع العسكرية لحماس أو الجهاد الإسلامي"، قالوا في التنظيم. "هذا نشاط أقرب الرد على دخول القوات

الإسرائيلية" إلى المدينة أو إطلاق نار عرضي على مواقع للجيش وأيضا على أهداف لمستوطنين. أحيانا تكون هناك محاولات لتحدي الجيش، لكن من الواضح أنه لا تكون هناك قوات على الإطلاق" – معظم أعضاء "عرين الأسود" كانوا ينتمون لـ"فتح" حتى الأشهر الأخيرة. الكثيرون منهم أبناء عائلات لأعضاء في أجهزة الأمن الفلسطينية، وعملوا في السابق في إطار التنظيم أو في إطار مجموعات مسلحة كانت تخضع لأوامر السلطة والأجهزة الأمنية. الإلهام لنشاطاتهم حصلوا عليه من المواجهات في مخيم جنين للاجئين. على خلفية الصراعات الداخلية في السلطة والوضع الاقتصادي الصعب وازدياد السلاح في مناطق السلطة، أدركوا في "عرين الأسود" الإمكانية الكامنة في مجموعات مسلحة للتأثير على مكانتها – ناشط مخضرم من "فتح" في البلدة القديمة في نابلس، ويعرف بصورة شخصية عددا من أعضاء "عرين الأسود"، قال للصحيفة، إن هذا التنظيم بعيد عن أن يكون تنظيما هرميا يتلقى التعليمات من قيادة أو من مستوى سياسي. "إذا قمنا بمقارنته مع كتائب شهداء الأقصى في الانتفاضة الثانية فقد كان هناك تنظيم هرمي وصل حتى رئيس التنظيم، ياسر عرفات، وكبار شخصيات (فتح)، بما في ذلك البرغوثي، الآن هذا مختلف كليا."

حسب أقوال هذا الناشط فإن الحديث يدور عن تنظيم محلي لشباب، في معظمهم عاطلون عن العمل وينتمون لعدة تنظيمات. معظمهم يتماهون مع "فتح" وبعضهم مع "حماس" و"الجهاد الإسلامي" والجهة الشعبية لتحرير فلسطين – في "إسرائيل"، طلبوا من السلطة العمل ضد "عرين الأسود"، لكن مشكلة السلطة هي أنه خلافا لجنين، حيث يحصل هناك المسلحون على الدعم من "الجهاد الإسلامي"، فإن مجموعة "عرين الأسود" في نابلس هي جزء من بنية "فتح" والسلطة، قررت التمرد. نتيجة لذلك فإنه كان من الصعب على السلطة العمل بدون المس بشرعيتها في الضفة. لأنهم في "عرين الأسود" قالوا، إن هدفهم هو حماية السكان في نابلس من "جنود الجيش الإسرائيلي" الذين يدخلون المدينة – بعد قتل النابلسي فإن من تولى المسؤولية عن المسلحين في "عرين الأسود" هو مصعب اشتية. بدأ اشتية بتقوية علاقات التنظيم مع "حماس" من ناحية اقتصادية ولوجستية. وبدرجة معينة حول "عرين الأسود" إلى مشكلة للسلطة الفلسطينية أكثر مما هي "إسرائيل".

في "حماس" أدركوا الإمكانية الكامنة في هذا التنظيم. ولأن "حماس" وجدت صعوبة في إقامة بنية تحتية "إرهابية" منظمة بسبب الضغط الاستخباري والعمليات الذي استخدمته الأجهزة الأمنية في "إسرائيل" فقد استخدمت أعضاء "عرين الأسود" كنوع من المقاولين لديها – دفعت "حماس" لاشتية مقابل نشاطاته، وحصل على بروز في الشبكات الاجتماعية. مسلحو "عرين الأسود" الشباب والعلمانيون عرفوا كيفية استغلال الشبكات الاجتماعية لنشر الدعاية. وبالأساس على "التيك توك". في "حماس" فهموا حاجة الشباب إلى كسب الرزق، وبدؤوا يدفعون إلى أعضاء "عرين الأسود" عن كل فيلم وضعوه في الشبكة مع توثيق نشاطاتهم.



كل فيلم كهذا جلب لهم الأموال والدعم للتنظيم الذي كبر وازداد قوة – عندما أصبح أعضاء التنظيم نجوما في الشبكة وأصبح الارتباط مع "حماس" أكثر أهمية، قرروا في السلطة الفلسطينية العمل ضدهم. في 19 أيلول، وصلت قوة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى مخبأ اشتية في نابلس، وقاموا باعتقاله بتهمة حيازة السلاح. وقد رافقت اعتقاله مواجهات تحولت إلى يوم من القتال في نابلس بين المسلحين في "عرين الأسود" والأجهزة الأمنية الفلسطينية – في جهاز الأمن في "إسرائيل"، يعتقدون أنه بعد خطاب رئيس الحكومة، يائير لابيد، في الأمم المتحدة حدث تغير كبير لدى عباس. يعتبر الرئيس الفلسطيني أقوال لابيد حول اتفاق يقوم على دولتين لشعبين فرصة للتغيير داخل السلطة، وهو مستعد للعمل من اجل حماية الحوار مع "إسرائيل".

وحسب مصادر في جهاز الأمن فإن إنقاذ "العائلة الإسرائيلية" التي دخلت إلى نابلس، الأسبوع الماضي، كانت مثالا على ذلك. رجال أجهزة الأمن الفلسطينية سارعوا في الوصول إلى أبناء العائلة وحمايتهم من الذين يريدون المس بهم وأعادوهم إلى "الأراضي الإسرائيلية" بصورة مكشوفة، الأمر الذي كان في السابق يتم بسرية قدر الإمكان.

- **يوسي يهوشع-يديعوت:** يُعتبر تنظيم "عرين الأسود" مفجر "الإرهاب" في نابلس في الأشهر الأخيرة، وهو عصابة من الشباب التي في أقصى تقدير تضم خمسين شخصا وفي أدنى تقدير ثلاثين، ممن لا ينتمون لـ"الجهاد الإسلامي" أو لـ"حماس" – أصبح رجالهم نجوم شبكة، وهم أيضا يشعلون العمليات التالية. ليس لديهم قيادة مرتبة، ولا سلسلة قيادة أيضا أو سلوك تنظيمي ينتج أثرا استخباريا عاليا، وهم يشكلون تحديا لحكومة السلطة الفلسطينية، لكنهم بالنسبة "للجيش الإسرائيلي" تنظيم "إرهابي" بكل معنى الكلمة، يتوجب الهجوم عليه بأفضل الوحدات و"الشاباك" وعدم الانتظار – أول من أمس، كان القتل مقاتل دورية "غفعاتي"، الذي كان في موقف قرب "شافيه شمرون" في منطقة نابلس في الوقت الذي يحرس فيه الجيش مثلما في كل سنة مسيرة العرش. في الساعة 12:00 وصل "مخرب" في سيارة مسافرة بسرعة، وأطلق النار من مسافة قصيرة من سلاح أوتوماتيكي نحو الموقف، أصاب المقاتل، الذي تقررت وفاته بعد وقت قصير – لم ترد القوة، التي كانت في الموقف، على النار، والآن، يجري التحقيق في هذه المسألة، وفي أداء المقاتلين لأجل استخلاص الدروس. هنا أيضا، مثلما في العملية في شعفاط، كان يتوجب على القوة أن تفتح النار، على الأقل، ويدور الحديث هذه المرة عن مقاتلين مختارين من دورية "غفعاتي"، وليس عن وحدة معابر للشرطة العسكرية – أول من أمس، تجولت في المنطقة، وتحديث مع المقاتلين. توجد صعوبة جمة في الإبقاء على التوتر حين تكون كل سيارة مارة يُشتبه فيها بفتح النار وجعل المقاتلين أهدافا. كان يتوجب – مع كامل التقدير لتحديات المقاتلين – على الأقل أن يفتحوا النار – لهذا الغرض توجد حاجة لخلق

الردع اللازم، وبعد ذلك العمل بخطوات تميز "الإرهاب" عن السكان. غير أنه في هذه المرة يبدو الوضع أكثر تعقيدا، إذ حسب المحافل الفلسطينية يرتبط "الإرهاب" بالجينات، مثلما يحصل في بعض الحالات مع خلايا "إرهاب" من "عرب إسرائيل" - المال هو ما يشحن "عربين الأسود" بالوقود، ومن يساعد من خلف الكواليس هي "حماس" عبر قنواتها. هدد "الجيش الإسرائيلي" بالدخول إلى نابلس؛ كي يعتقل أعضاء التنظيم. أما رجال السلطة فطلبوا من "الجيش الإسرائيلي" الانتظار، إذ إن كل عملية تلحق ضررا اقتصاديا، وتجعل السياح يهربون - أساسا "عرب إسرائيل" - بينما يدعون بأنهم يساعدون الإسرائيليين الذين علقوا في المدينة مثلما في عشية "الغفران" الأخير.

• اليعازربن تشايني مروم- "إسرائيل اليوم": ارتفع الاتفاق البحري مع لبنان إلى العناوين الرئيسية في أعقاب تهديدات نصر الله لطوافة «كريش»، والخطاب السياسي الحماسي بسبب الانتخابات. يستحق "سكان إسرائيل" أن يفهموا ما يدور الحديث حوله، وعليه فينبغي الإيضاح ما الذي يوجد على جدول الأعمال - عند انسحاب "الجيش الإسرائيلي" من لبنان في أيار 2000 كنت قائد الساحة الشمالية في سلاح البحرية برتبة عميد. كنت مسؤولا عن استقرار خط الحدود البحري الجديد بعد الانسحاب.

خط الحدود البحري قرره "إسرائيل" كتواصل للخط البري وهو يخرج من رأس الناقورة في خط 291 (شمال - غرب) - على بعد 12 ميلا (22 كيلومترا) عن الشاطئ يقع الخط الشمالي للمياه السيادية "لدولة إسرائيل"، والتي هي "سيادة إسرائيلية" بكل معنى الكلمة. استمرارا للخط وحتى مدى نحو 70 ميلا، يحدد الخط من الشمال "المياه الاقتصادية لإسرائيل" والتي ليس فيها للدولة سيادة، لكن لها حق حصري لاستخدامها في التنقيب والصيد - على خط الحدود هذا، نصبت ست علامات عائمة (حتى مدى نحو 5 كيلومترات عن الشاطئ) للترسيم للصيادين اللبنانيين أين يمر خط الحدود. أردنا أن نزرع علامات عائمة أخرى على طول كل الخط، لكن عمق المياه وراء الجرف السادس لا يسمح بذلك - لأكثر من عقد، أدارت "إسرائيل" ولبنان مفاوضات بوساطة الولايات المتحدة على الحدود البحرية. رفض لبنان الاعتراف بخط 291 الذي أعلنت عنه "إسرائيل"، وسارت المفاوضات ببطء، ولم تكن الاتصالات في رأس سلم أولويات الحكومة - في مسافة أبعد بكثير من المياه السيادية، يوجد حقل كريش الذي حسب ترسيمنا يوجد في "المياه الاقتصادية لإسرائيل".

لم يوافق لبنان أبدا على هذا القول. غربي حقل كريش، أيضا داخل "المياه الاقتصادية لإسرائيل"، يوجد حقل قانا. حسب ترسيمنا يوجد هذا الحقل في "منطقة إسرائيل" وقسم صغير منه في منطقة لبنان - بالمقابل، ادعى اللبنانيون بأن قانا يعود لهم بشكل حصري، وبقيت المفاوضات في جمود. على

هذه الخلفية فإن قرار حكومة "إسرائيل" قبل بضع سنوات السماح لشركة «انيرجيان» بجلب طوافة إلى حقل كريش دون التوافق على ترسيم خط الحدود أثار من جديد الخلاف، وأدى إلى تهديدات «حزب الله». تمرين تفكيري بسيط كان سيكشف أمام أصحاب القرار ان طوافة كريش دون توافق سيدخل الساحة الأمنية في الشمال في حراك – في هذه المرحلة يلوح أنه حسب اقتراح الحل الوسط الأميركي سيبقى حقل كريش في "المياه الاقتصادية لإسرائيل".

خط الترسيم للمياه الاقتصادية سيتغير، بحيث يكون حقل قانا في معظمه في المنطقة اللبنانية. في حالة العثور على غاز في قانا، سيتمكن لبنان من استخراجها. سطحيا، تتنازل "إسرائيل" عن قطعة من المياه الاقتصادية وتسمح للبنان بتطوير حقل قانا القريب من حقل كريش – ولكن إذا كان الاتفاق لا يلمس المياه السيادية ولا يغير إلا في تخوم المياه الاقتصادية بحيث يكون حقل قانا في المنطقة اللبنانية وحقل كريش في منطقتنا، فإن لبنان سيتمكن من الوصول إلى الاستقلال في الطاقة. تعلقه بالوقود الإيراني برعاية «حزب الله» سيقل، وسينشأ ميزان رعب يسمح باستقرار اقتصادي وامن للدولتين. اتفاق كهذا جدير أن يقر.

\* \* \*

## مقالات

### i24news: اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل ولبنان: الانجازات ومشاكل والمصالح

لدى إسرائيل قائمة طويلة من الأسباب التي تجعلها تتجه نحو اتفاقية - أمنية، وسياسية، واستراتيجية، وطاقة و اقتصادية

مدير قسم الأخبار في i24NEWS أرييل شميدبرج

من البديهي في المفاوضات أن أي شخص لم يكن جزءاً منها ويسمع فقط عن النتيجة النهائية هو مقتنع بأنه كان بإمكانه القيام بعمل أفضل، السؤال الكبير هو هل كان هذا صحيحاً من الناحية العملية؟ تختتم إحدى عشرة سنة من المفاوضات بين إسرائيل ولبنان مع موافقة الحكومة الإسرائيلية على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، طوال هذا الوقت، كانت هناك اتصالات منخفضة المستوى، وجاء الاختراق قبل عامين. السبب: بالطبع مصلحة جميع الأطراف المعنية - الإسرائيليون واللبنانيون والولايات المتحدة. زادت الاتصالات، ولكن ليس بشكل كبير. حدث التغيير الكبير قبل بضعة أشهر. كالمعتاد في إسرائيل، المشكلة هي أن هناك انتخابات تلوح في الأفق، وبالتالي فإن مصداقية النتيجة معرضة للخطر.

لدى إسرائيل قائمة طويلة من الأسباب التي تجعلها تتجه نحو اتفاقية - أمنية، وسياسية، واستراتيجية، وطاقية، واقتصادية. في الواقع، يضع الاتفاق سلسلة من المزايا لإسرائيل على الطاولة، لكن هناك أيضًا عددًا قليلاً من المشاكل وعلامات الاستفهام.

من وجهة نظر أمنية، تحتاج إسرائيل إلى الحفاظ على خط العوامات الذي وضعته البحرية منذ حوالي 22 عامًا كخط حدودي بحري. سياسياً، توقيع إسرائيل اتفاقية مع لبنان، الدولة المعادية، تحتوي الصفقة على خطاب ضمانات أمريكية. في الواقع، يعترف لبنان بحكم الأمر الواقع بإسرائيل، وتعترف الولايات المتحدة بنفس الحدود. على الرغم من أن إسرائيل على بعد أجيال من اتفاق سلام مع لبنان، فإن الجار الخطير في الشمال يعترف فعلياً بالحدود الإسرائيلية في وثيقة رسمية مودعة لدى الأمم المتحدة ويتنازل عن أي مطالبات مستقبلية بهذا الشأن.

استراتيجياً لبنان ينهار من كل الاتجاهات: السياسية والاقتصادية والطاقية. تسمح الاتفاقية لبيروت بتطوير حقل الغاز جنوب منطقتها البحرية، مما سيساعد لبنان اقتصادياً (مصلحة إسرائيلية مميزة). قد يقلل هذا من اعتماد لبنان في الاقتصاد والطاقية على إيران.

علاوة على ذلك، سيتم إنشاء وضع حيث يتواجه حقلًا غاز بحريان - معادلة حيث إذا أضر حزب الله بالحقل الإسرائيلي، يمكن لإسرائيل أن تلحق الضرر بالحقل اللبناني. في مثل هذا الوضع، فإن لبنان معني برؤية الحفارة الإسرائيلية لا تتعرض للهجوم. من ناحية أخرى، سيقول منتقدو الاتفاقية إن إسرائيل لن تلحق الضرر بمنصة غاز تديرها شركة دولية، حتى لو شن حزب الله الموالي لإيران هجوماً - لذا فليس من المؤكد أن هذه النقطة تمثل انتصاراً كبيراً لإسرائيل.

في مجال الطاقية، فإن حقل الغاز الذي سيبقى في يد لبنان ("زيدون" للإسرائيليين و "قانا" للبنانيين) موجود في الغالب في المياه الإقليمية اللبنانية وجزئياً فقط في إسرائيل. فلماذا تستفيد إسرائيل من الاتفاقية؟ لأن إسرائيل لا تستطيع تطوير خزان غاز يكون معظمه في الأراضي اللبنانية دون الوقوع في مشاكل من الناحية الامنية. الاتفاقية التي بموجبها ستفتح شركة فرنسية الخزان، ستوفر نسبة معينة من الأرباح لإسرائيل. في الواقع، رد الحكومة على منتقديها هو أن الطائر في اليد يساوي اثنين في الأدغال، أو بعبارة أخرى - نعم، هناك غاز بمليارات الدولارات - ولا تستطيع إسرائيل إنتاجه. يقول المسؤولون إن الصفقة ستحقق لإسرائيل مئات الملايين من الدولارات، لكن هذا أفضل من لا شيء. هل تستحق ذلك؟ فقط الوقت كفيل بإثبات.

على الرغم من أن زعيم المعارضة الإسرائيلية رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، يقول إن رئيس الوزراء يائير لابيد خضع لإملاءات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وبقدر ما يقتنع المسؤولون الإسرائيليون، فإن الاتفاقية تخلق وضعاً أكثر ملاءمة من وجهة نظر استراتيجية، وحتى أنه يزيل خطر الحرب التي تكلفتها

(مالياً ومعنويًا) أعلى بعدة مرات. ثم هناك مسألة التوقيت - وهي إشكالية - قبل أقل من شهر من انتخابات الكنيست عندما تقوم الحكومة بالعد التنازلي لأيامها. لكن كما هو الحال دائمًا، في مسائل من هذا النوع، فإن الواقع معقد، ليس فقط في إسرائيل ومن أجلها. في غضون أسابيع قليلة، سينهي رئيس لبنان، الشخص الوحيد المخول بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية نيابة عن بيروت، فترة ولايته. بالنظر إلى الواقع اللبناني المعقد، لا بد من التغيير في الأفق. يتحدث المسؤولون الإسرائيليون عن وضع "الآن أو أبدًا". ربما هم على حق، أو ربما ضغط حكومة لا يبدد للتوصل إلى إنجاز، مهما كان مثيرًا للجدل، قبل الانتخابات.

كما ذكرنا سابقًا، من المعتاد تقديم الاتفاقيات السياسية للموافقة البرلمانية في إسرائيل. من الناحية القانونية، يمكن للحكومة تخطي ذلك والاكتفاء بتقديم العقد إلى الكنيست دون تصويت. ولكن من وجهة نظر ديمقراطية، فإن مثل هذه الخطوة تندرج تحت تعريف "كوشير لكن رائحته كريهة". وسيصبح الأمر أكثر تعقيدًا - سيتم تقديم الاتفاقية إلى الهيئة التشريعية (الكنيست)، للحصول على الموافقة النهائية في غضون 14 يومًا فقط، ستكون على بعد خمسة أيام من موعد الانتخابات الإسرائيلية

\* \* \*

**24NEWS: ستعرض الكنيست اليوم الاتفاق والخرائط المرتبطة به على الجمهور وعلى مدار أسبوعين**

**رئيس الوزراء الإسرائيلي: "اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان مهم لأمن إسرائيل"**

لا يبدد "حققتنا إنجازا تاريخيا بالتوصل إلى الاتفاق مع لبنان الذي يساهم في توفير الأمن لسكان شمال إسرائيل" قال رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد في مؤتمر صحفي في القدس الأربعاء، "حققتنا إنجازا تاريخيا بالتوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع لبنان"، وتابع "رفضنا مطالب لبنان الأخيرة ونشكر بايدن وماكرون على المساعدة" وأكد لابيد على أن "هذا الاتفاق يبعد إمكان اندلاع مواجهات مسلحة مع حزب الله، إسرائيل لا تخشى حزب الله، ولكن إذا كان تجنب الحرب ممكنا، فمن مسؤولية الحكومة القيام بذلك." وتابع "الاتفاق حول ترسيم الحدود يساهم في توفير الأمن لسكان شمال إسرائيل" وأشار إلى أن "الأموال المحصلة عليها من استخراج الغاز لن تصل إلى حزب الله"

ومن جهته قال وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس، إن "تصريحات بنيامين نتنياهو تمس بمصالح دولة إسرائيل وعليه التصرف بمسؤولية" مؤكدا على أن "الاتفاق هو هام وصحيح ويخدم المصالح العميقة لدولة إسرائيل"؛ وقال بأن نتنياهو يريد أن "يحقق أهدافا سياسية وأغراضا انتخابية." وكانت الحكومة الإسرائيلية قد صادقت الأربعاء، مبدئيا بأغلبية كبيرة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، وعلى اقتراح رئيس

الوزراء يائير لبيد إحالة الاتفاق إلى الكنيست، كما سيتم عرضه في لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

\* \* \*

"تايمز أوف إسرائيل": لبيد: الاتفاق البحري اللبناني "يتجنب" الحرب مع حزب الله

رئيس الوزراء ينتقد ادعاءات نتنياهو "السامة" بشأن اتفاق الحدود؛ وزير الدفاع يقول إن زعيم المعارضة "يضر بمصالح إسرائيل" بالحديث عن "استسلام تاريخي" لحزب الله

بقلم لازار بيرمان

انتقد رئيس الوزراء يائير لبيد منافسه السياسي بنيامين نتنياهو مساء الأربعاء لانتقاده صفقة الحدود البحرية الناشئة بين إسرائيل ولبنان، وأصر على أن الاتفاقية كانت نعمة لأمن إسرائيل و"تجنب" الحرب مع حزب الله. وفي تصريحات أصدرها في بداية مؤتمر صحفي في مكتبه في القدس، قال لبيد إنه بمجرد أن يرى الجمهور شروط الاتفاقية، سوف يدركون أن "الدعاية الكاذبة والسامة حولها منفصلة عن الواقع، ويتم نشرها لأغراض سياسية، خاصة من قبل الأشخاص الذين لم يطلعوا على الصفقة وليس لديهم أدنى فكرة عن الموجود فيها." وأضاف رئيس الوزراء أنه دعا نتنياهو، زعيم المعارضة الحالي، إلى إحاطة بشأن الاتفاق. وفي خطاب مسجل يوم الأربعاء، كرر نتنياهو معارضته للصفقة، واصفا إياها بـ"استسلام تاريخي" يرسل الأموال إلى حزب الله ويسمح بالتدخل الإيراني في حقل "قانا" للغاز. وقال نتنياهو إن لبيد ووزير الدفاع بيني غانتس "أعطيا حزب الله مياها الإقليمية وأراضي السيادة وغازنا، وفي النهاية استسلموا لمطلب حزب الله آخر بالسماح لإيران بالتنقيب عن الغاز قبالة سواحل إسرائيل. إنهم يحضرون إيران بالقرب من حدودنا الشمالية."

ورفض غانتس الانتقادات ووصفها بأنها "مسيئة" واتهم نتنياهو "بالإضرار بمصالح إسرائيل من أجل السياسية." وفي حديثه إلى جانب لبيد، قال غانتس إن الاتفاقية "لديها القدرة على الحد من نفوذ إيران في لبنان." وأكد أن الصفقة "تضع معادلة أمنية جديدة فيما يتعلق بالبحر"، واصفا إياها بأنها "إيجابية لمواطني لبنان." وأعلنت إسرائيل صباح الثلاثاء أنها توصلت إلى اتفاق "تاريخي" مع لبنان بشأن الحدود البحرية بين البلدين في مياه البحر الأبيض المتوسط الغنية بالغاز.

وقال لبيد في مؤتمر صحفي، مردداً ما قاله كبير مستشاريه الأمنيين، إن إسرائيل رفضت المطالب التي طرحها لبنان خلال الأسبوع الماضي. وأكد أن الصفقة تعزز أمن إسرائيل، وتحافظ على حرية عمل الجيش

الإسرائيلي، و"تمنع احتمال حدوث صدام عسكري مع حزب الله." "إذا ذهبنا إلى المعركة، فسوف نوجه لهم ضربة قوية. ومع ذلك، إذا كان من الممكن تجنب الحرب، فعلى الحكومة المسؤولة القيام بذلك"، قال. وقال لبيد إن "هذه الصفقة تضمن أمن الطاقة لدولة إسرائيل وستدر عائدات بمليارات الدولارات ستستفيد منها كل أسرة في إسرائيل." كما حرص على شكر الرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال لبيد رداً على سؤال من تايمز أوف إسرائيل: "كان الفرنسيون وماكرون نفسه قوة حاسمة في تحقيق الاتفاق. لقد قام أكثر من مرة، بناءً على طلبي وبمبادرة منه، بانقاذ الاتفاقية عندما كانت عالقة." مراراً وتكراراً، جاء الرئيس بنفسه لسحب العربة من الوحل وقام بعمل استثنائي. نحن نشعر بالامتنان لمساهمته." وفي وقت سابق الأربعاء، صوت وزراء الحكومة للانتقال إلى المرحلة النهائية من عملية الموافقة على اتفاق الحدود البحرية. ووافقت الحكومة الكاملة على الصفقة بعد ساعات من تصويت مجلس الوزراء المصغر لدعمها. وسيذهب الاقتراح الذي توسطت فيه الولايات المتحدة الآن إلى الكنيست، حيث سيكون أمام المشرعين 14 يوماً لمراجعته قبل أن تتمكن الحكومة من إعطاء موافقتها النهائية. ويأتي إتمام الصفقة في أعقاب الجهود المكثفة التي بذلها الوسيط الأمريكي عاموس هوكستين في الأيام الأخيرة لسد الفجوات بين الجانبين. وينهي الاتفاق نزاعاً طويل الأمد على حوالي 860 كيلومتر مربع من البحر الأبيض المتوسط، تشمل حقلي "كاريش" الإسرائيلي و"قانا" في لبنان. وقال لبيد إنه بموجب الشروط المتفق عليها، فإن إسرائيل "ستحصل على ما يقرب من 17 بالمائة من عائدات حقل الغاز اللبناني، حقل قانا صيدا، إذا ومتى سيفتحونه"

\* \* \*

"تايمز أوف إسرائيل": المستشار القضاة للحكومة: الحكومة غير ملزمة بإجراء استفتاء أو تصويت في الكنيست على الاتفاق مع لبنان

غالي برهاف-ميارا تكتب رأياً قانونياً بشأن الصفقة مفاده أن قانون أساس: الاستفتاء العام الذي يلزم إجراء استفتاء عام قبل التنازل عن أراض لا ينطبق على المياه المتنازع عليها مع لبنان

بقلم جيريمي شارون

كتبت المستشار القضاة للحكومة غالي برهاف-ميارا رأياً قانونياً يوم الأربعاء كشفت فيه أن الحكومة المنتهية ولايتها يحق لها قانونياً توقيع اتفاقية حدود بحرية مع لبنان، على الرغم من اقتراب موعد الانتخابات وحقيقة كونها حكومة انتقالية. وكتبت أيضاً أنه على الرغم من أنه من الأفضل أن تسمح الحكومة للكنيست

بالحق في الموافقة على الاتفاقية أو رفضها، إلا أنها ليست ملزمة قانونيا بالقيام بذلك، ويمكن أن تكتفي بمجرد تزويد الكنيست بتفاصيل الاتفاقية.

صباح الأربعاء، رفضت محكمة العدل العليا طلبا قدمته منظمة "لافي" لإصدار امر قضائي يمنع الحكومة من التوقيع على مثل هذا الاتفاق نظرا للمدة القصيرة التي تسبق الانتخابات المقررة في الأول من نوفمبر.

أعلنت إسرائيل صباح الثلاثاء أنها توصلت إلى اتفاق "تاريخي" مع لبنان بشأن الحدود البحرية بين البلدين في مياه البحر الأبيض المتوسط الغنية بالغاز. وقال رئيس الوزراء يائير لبيد إن الاتفاق من شأنه "تعزيز أمن إسرائيل، وضخ المليارات في الاقتصاد الإسرائيلي، وضمان استقرار حدودنا الشمالية". وقد أصر نواب المعارضة - إلى جانب وزارة الداخلية أيليت شاكيد، التي أعربت عن رغبتها بالانضمام إلى حكومة مستقبلية مع أحزاب المعارضة - على أنه لا ينبغي إبرام اتفاقية الحدود البحرية مع وجود حكومة انتقالية في السلطة وعلى ضرورة طرح الاتفاق على الكنيست غير المنعقد حاليا.

في رأيها المكتوب المطول، كتبت برهاف-ميبارا أن هناك ثلاثة اعتبارات مركزية عند تحديد ما إذا كان بإمكان الحكومة إلزام إسرائيل بمثل هذا الاتفاق في ظل الظروف السياسية الحالية. هذه الاعتبارات هي حقيقة أن الحكومة المنتهية ولايتها هي حكومة انتقالية، وأن البلاد على بعد أقل من شهر من الانتخابات العامة؛ وما إذا كان "قانون أساس: الاستفتاء العام" يلزم إجراء استفتاء عام، لأن اتفاقية الحدود البحرية تتضمن تنازلا عن جزء صغير من المياه الاقتصادية وحتى الإقليمية لإسرائيل؛ وماهية عملية الموافقة على الاتفاقية.

وكتبت برهاف-ميبارا في رأيها، الذي كان موقع "غلوبس" الإخباري أول من كشف عنه، "هناك العديد من الصعوبات في التوقيع على مثل هذه الاتفاقية خلال فترة انتخابات". وأشارت إلى "النقاش العام الحاد بشأن الاتفاقية البحرية، في إشارة إلى الانتقادات الحادة للاتفاق التي أعربت عنها المعارضة وكون أي اتفاقية موقعة الآن ستلزم الحكومات المستقبلية بالالتزام بها". وكتبت "إلى جانب ذلك، هناك اعتبارات أمنية ودبلوماسية كثيرة تتعلق بالحاجة الملحة وضرورة انتهاز الفرصة للتوقيع على الاتفاقية، التي ترجح كفة الميزان لصالح عدم وجود عائق قانوني أمام توقيع الاتفاقية حتى في هذا الوقت". كما رأت المستشارة القضائية للحكومة أن القانون من عام 2014 الذي يلزم بإجراء استفتاء عام عند التنازل عن أراض لبلد آخر لا ينطبق على المياه الاقتصادية أو الإقليمية، التي سيتم التنازل عنها للبنان.

وكتبت أن تحديد الدولة للحدود البحرية الشمالية في عام 2011 لم يكن المقصود منه ترسيم حدود سيادية لإسرائيل، بل للحفاظ على مطالبات إسرائيل على الساحة الدولية في مواجهة الخطوات التي اتخذها لبنان قبل هذا الوقت. كما أشارت إلى أن إسرائيل كانت منفتحة على مدى العقد الماضي للمفاوضات بشأن تحديد حدود بحرية بشأن المنطقة المعنية. وتابعت قائلة "بالتالي، لا ينبغي النظر إلى المنطقة محل النزاع على أنها



منطقة فرضت فيها إسرائيل قانونها وولايتها القضائية وإدارتها، على النحو المنصوص عليه في القانون الأساسي، حيث أن الحدود البحرية الشمالية للمياه الإقليمية والاقتصادية لإسرائيل، في الممارسة العملية، سوف يتم تحديدها لأول مرة في إطار الاتفاقية [الحالية] نفسها.

في إشارة إلى عملية التوقيع على الاتفاق، كتبت برهاف-ميّارا أنه لا يوجد ما يلزم الحكومة بطرح الاتفاق على الكنيست للموافقة عليه، ولكن سيكون من الأفضل القيام بذلك. وكتبت في الوقت نفسه، وفي ضوء الطابع الخاص للاتفاقية والقرب من الانتخابات، فإن طرح الاتفاقية على الكنيست للمصادقة عليها هو الخيار المفضل والملائم في ضوء قوانين الانتخابات. ومع ذلك، لا يوجد عائق قانوني [لمجرد] طرح الاتفاقية على الكنيست لمدة أسبوعين. "وأضافت أنه يحق للحكومة نفسها اتخاذ قرار بشأن السماح للكنيست بالموافقة على الاتفاقية أو مجرد تزويد الكنيست بتفاصيل الاتفاق.

\* \* \*

## "إسرائيل اليوم": الاتفاق مع لبنان يخلق ميزان رعب

بقلم اليعازربن (تشايني) مروم

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

ارتفع الاتفاق البحري مع لبنان إلى العناوين الرئيسية في أعقاب تهديدات نصر الله لطوافة «كريش»، والخطاب السياسي الحماسي بسبب الانتخابات. يستحق سكان إسرائيل أن يفهموا ما يدور الحديث حوله، وعليه فينبغي الإيضاح ما الذي يوجد على جدول الأعمال.

عند انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في أيار 2000 كنت قائد الساحة الشمالية في سلاح البحرية برتبة عميد. كنت مسؤولاً عن استقرار خط الحدود البحري الجديد بعد الانسحاب. خط الحدود البحري قررته إسرائيل كتواصل للخط البري وهو يخرج من رأس الناقورة في خط 291 (شمال - غرب).

على بعد 12 ميلاً (22 كيلومتراً) عن الشاطئ يقع الخط الشمالي للمياه السيادية لدولة إسرائيل، والتي هي سيادة إسرائيلية بكل معنى الكلمة. استمراراً للخط وحتى مدى نحو 70 ميلاً، يحدد الخط من الشمال المياه الاقتصادية لإسرائيل والتي ليس فيها للدولة سيادة، لكن لها حق حصري لاستخدامها في التنقيب والصيد.

على خط الحدود هذا، نصبت ست علامات عائمة (حتى مدى نحو 5 كيلومترات عن الشاطئ) للترسيم للصيادين اللبنانيين أين يمر خط الحدود. أردنا أن نزرع علامات عائمة أخرى على طول كل الخط، لكن عمق المياه وراء الجرف السادس لا يسمح بذلك.

لأكثر من عقد، أدارت إسرائيل ولبنان مفاوضات بوساطة الولايات المتحدة على الحدود البحرية. رفض لبنان الاعتراف بخط 291 الذي أعلنت عنه إسرائيل، وسارت المفاوضات ببطء، ولم تكن الاتصالات في رأس سلم

أولويات الحكومة.

في مسافة أبعد بكثير من المياه السيادية، يوجد حقل كريش الذي حسب ترسيمنا يوجد في المياه الاقتصادية لإسرائيل. لم يوافق لبنان أبدا على هذا القول. غربي حقل كريش، أيضا داخل المياه الاقتصادية لإسرائيل، يوجد حقل قانا. حسب ترسيمنا يوجد هذا الحقل في منطقة إسرائيل وقسم صغير منه في منطقة لبنان. بالمقابل، ادعى اللبنانيون بأن قانا يعود لهم بشكل حصري، وبقيت المفاوضات في جمود. على هذه الخلفية فإن قرار حكومة إسرائيل قبل بضع سنوات السماح لشركة «انيرجيان» بجلب طوافة إلى حقل كريش دون التوافق على ترسيم خط الحدود أثار من جديد الخلاف، وأدى إلى تهديدات «حزب الله». تمرين تفكيري بسيط كان سيكشف أمام أصحاب القرار ان طوافة كريش دون توافق سيدخل الساحة الأمنية في الشمال في حراك.

في هذه المرحلة يلوح أنه حسب اقتراح الحل الوسط الأميري سيبقى حقل كريش في المياه الاقتصادية لإسرائيل. خط الترسيم للمياه الاقتصادية سيتغير، بحيث يكون حقل قانا في معظمه في المنطقة اللبنانية. في حالة العثور على غاز في قانا، سيتمكن لبنان من استخراجها. سطحيا، تتنازل إسرائيل عن قطعة من المياه الاقتصادية وتسمح للبنان بتطوير حقل قانا القريب من حقل كريش. ولكن إذا كان الاتفاق لا يلمس المياه السيادية ولا يغير إلا في تخوم المياه الاقتصادية بحيث يكون حقل قانا في المنطقة اللبنانية وحقل كريش في منطقتنا، فإن لبنان سيتمكن من الوصول إلى الاستقلال في الطاقة. تعلقه بالوقود الإيراني برعاية «حزب الله» سيقل، وسينشأ ميزان رعب يسمح باستقرار اقتصادي وامن للدولتين. اتفاق كهذا جدير أن يقر

\* \* \*

"يديعوت أحرونوت": حطّموا "عرين الأسود"..

بقلم يوسي هوشع

يُعتبر تنظيم «عرين الأسود» مفجر «الإرهاب» في نابلس في الأشهر الأخيرة، وهو عصابة من الشباب التي في أقصى تقدير تضم خمسين شخصا وفي أدنى تقدير ثلاثين، ممن لا ينتمون لـ«الجهاد الإسلامي» أو لـ«حماس». أصبح رجالهم نجوم شبكة، وهم أيضا يشعلون العمليات التالية. ليس لديهم قيادة مرتبة، ولا سلسلة قيادة أيضا أو سلوك تنظيمي ينتج أثرا استخباريا عاليا، وهم يشكلون تحديا لحكومة السلطة الفلسطينية، لكنهم بالنسبة للجيش الإسرائيلي تنظيم «إرهابي» بكل معنى الكلمة، يتوجب الهجوم عليه بأفضل الوحدات و«الشاباك» وعدم الانتظار.

أول من أمس، كان القتيل مقاتل دورية «غفعاتي»، الذي كان في موقف قرب «شافيه شمرون» في منطقة نابلس في الوقت الذي يحرس فيه الجيش مثلما في كل سنة مسيرة العرش. في الساعة 12:00 وصل «مخرب»

في سيارة مسافرة بسرعة، وأطلق النار من مسافة قصيرة من سلاح أوتوماتيكي نحو الموقف، أصاب المقاتل، الذي تقرر وفاته بعد وقت قصير.

لم ترد القوة، التي كانت في الموقف، على النار، والآن، يجري التحقيق في هذه المسألة، وفي أداء المقاتلين لأجل استخلاص الدروس. هنا أيضاً، مثلما في العملية في شعفاط، كان يتوجب على القوة أن تفتح النار، على الأقل، ويدور الحديث هذه المرة عن مقاتلين مختارين من دورية «غفعاتي»، وليس عن وحدة معابر للشرطة العسكرية.

أول من أمس، تجولت في المنطقة، وتحدثت مع المقاتلين. توجد صعوبة جمة في الإبقاء على التوتر حين تكون كل سيارة مارة يُشتبه فيها بفتح النار وجعل المقاتلين أهدافاً. كان يتوجب – مع كامل التقدير لتحديات المقاتلين – على الأقل أن يفتحوا النار. لهذا الغرض توجد حاجة لخلق الردع اللازم، وبعد ذلك العمل بخطوات تميز «الإرهاب» عن السكان. غير أنه في هذه المرة يبدو الوضع أكثر تعقيداً، إذ حسب المحافل الفلسطينية يرتبط «الإرهاب» بالجينات، مثلما يحصل في بعض الحالات مع خلايا «إرهاب» من «عرب إسرائيل».

المال هو ما يشحن «عربين الأسود» بالوقود، ومن يساعد من خلف الكواليس هي «حماس» عبر قنواتها. هدد الجيش الإسرائيلي بالدخول إلى نابلس؛ كي يعتقل أعضاء التنظيم. أما رجال السلطة فطلبوا من الجيش الإسرائيلي الانتظار، إذ إن كل عملية تلحق ضرراً اقتصادياً، وتجعل السياح يهربون – أساساً «عرب إسرائيل» – بينما يدعون بأنهم يساعدون الإسرائيليين الذين علقوا في المدينة مثلما في عشية «الغفران» الأخير

\* \* \*

**"هآرتس": في "اتفاق الحدود" .. لبنان "أبراً ذمته" وإسرائيل في سباق مع خلافاتها الداخلية ورحيل عون**

بقلم عاموس هرتيل

ترجمة: القدس العربي

التوقيع المرتقب على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان يظهر كحدث مهم في العلاقات بين الدولتين. لبنان في الواقع حذر من أي اتصال مع إسرائيل، والحديث بالطبع لا يدور عن اتفاق سلام، فثمة مدخل لبداية استقرار ما في العلاقات مع تقليص خطر اندلاع حرب أخرى بين إسرائيل و"حزب الله"، وهو التهديد الذي يحلق فوق المنطقة منذ سنوات كثيرة. قد يحرم الاتفاق الذي تبلور بوساطة أمريكية حثيثة رئيس "حزب الله"، حسن نصر الله، من الذريعة الأكثر حضوراً لإشعال مواجهة عسكرية، "تهب الغاز" كما يبدو من قبل إسرائيل. إذا بحث "حزب الله" عن مواجهة كهذه فيما بعد، فعليه محاولة الاستناد إلى نقاط

خلاف أكثر قدماً، التي هي غير موجودة في قلب الإجماع اللبناني، مثل السيطرة على مزارع شبعاء، ونقاط أخرى على طول الحدود البرية.

على المدى الأبعد يرسم الاتفاق بإيجاز مستقبلاً تكون فيه طوافتان منصوبتان إحداهما أمام الأخرى، في حقل الغاز كاريش في الطرف الإسرائيلي وفي حقل قانا في الطرف اللبناني، حيث يكون الاتفاق مدعوماً بضمانات أمريكية. بمصطلحات الشرق الأوسط، هذا مبنى صلب جداً. إذا توفرت لسلطات لبنان إمكانية لأرباح في المستقبل من حقول الغاز، التي هو بحاجة ماسة إليها، وتجسد أمامه في المقابل ثمن الخسارة التي سيدفعها (الخوف التسبب بضرب الطوافة الإسرائيلية بشلل الطوافة اللبنانية) فتلك خطوة مهمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

صباح أمس، نشر الطرفان بيانات متفائلة عززت التقديرات المسبقة بشأن حدوث اختراق في المفاوضات. وصلت البيانات الأولية من لبنان وسارعت إسرائيل للرد على ذلك ببيان إيجابي لرئيس هيئة الأمن القومي إيال حولتا، وبعد ذلك بتصريح لرئيس الحكومة يئير لبيد. فقد أعلن لبيد عن التوصل إلى "اتفاق تاريخي". وأعلن بأنه سيعقد جلسة للحكومة للمصادقة عليه اليوم، وردت عليه المعارضة بهجوم فوراً.

يبدو أن هذا الآن هو العائق الأساسي الذي يقف أمام الاتفاق: المعارضة السياسية والعقبات القانونية الداخلية في إسرائيل. الطرف اللبناني فعلياً التزم بالاتفاق بدون أي تحفظات إضافية. ستنقل الحكومة رسالة بهذه الروح للولايات المتحدة ولبنان، نحن نلتزم بالاتفاق، ولكننا بحاجة إلى إجراءات قد تؤجل موعد المصادقة على الاتفاق حتى نهاية الشهر.

بلورة الاتفاق ستجدد النقاش في ثلاثة التماسات قدمت للمحكمة العليا في محاولة على الأقل لاستصدار أمر مؤقت ضد المصادقة عليه. طرحت الالتماسات ثلاثة ادعاءات رئيسية مرتبطة ببعضها، هناك حاجة إلى إجراء استفتاء شعبي للمصادقة على الاتفاق؛ والاتفاق بحاجة لمصادقة الكنيست؛ والحكومة الانتقالية التي على شفا الانتخابات غير مخولة باتخاذ قرارات مصيرية. ستدعي الحكومة رداً على ذلك بأن قانون الاستفتاء مخصص لقرارات تتعلق بالسيادة، مثل إعادة هضبة الجولان، وليس لقضايا مثل المياه الإقليمية. وكدليل على ذلك، علينا التذكر بأن اتفاق المياه الإقليمية الذي تم التوقيع عليه مع قبرص لم يتم طرحه للاستفتاء.

بخصوص الكنيست، تنص المادة 10 أ في نظام عمل الحكومة الحالية على أن المصادقة على ميثاق دولي مشروط بإيداع صيغة بالعبرية له في الكنيست مدة أسبوعين من أجل إبلاغ أعضاء الكنيست به. وتنص المادة 10 هـ على أن الحكومة "مخولة بتقرير أنه وبسبب أهمية الميثاق سيتم تقديم الميثاق الدولي أيضاً للحصول على موافقة الكنيست". يبدو أن لبيد غير متحمس لفحص وضعه في التصويت، ويفضل الاكتفاء بالإيداع فقط على خلفية المشكلات الداخلية. فعدد من أعضاء قائمة "يمينا" المرحومة يعارضون، ومن غير الواضح

إذا كان سيتم الحصول على دعم أعضاء "القائمة المشتركة" بصورة تضمن الأغلبية للحكومة. أما بشأن صلاحيات الحكومة الانتقالية فإن الدولة قد تحاول الاستناد إلى ادعاء الأمن. حولتا، وربما جهات أخرى في جهات الأمن، سيدعون أمام المحكمة العليا بأن الأمر يتعلق بفرصة حاسمة. إذا تم تأجيل النقاش إلى ما بعد الانتخابات في إسرائيل فسيتم تفويت فرصة التوقيع. لأن ولاية الرئيس اللبناني ستنتهي في نهاية الشهر، ومن غير الواضح متى ستستكمل إجراءات التعيين لوريثه، الذي يعد توقيعه شرطاً للمصادقة على الاتفاق.

\* \* \*

## "إسرائيل اليوم": رغم إغراق الضفة بجنودها وضغطها على عباس.. إسرائيل: متى يبأس المسلح الفلسطيني؟

بقلم ليلاخ شوفال

مع أن جنديين من الجيش الإسرائيلي قتلوا في عمليات إطلاق نار في غضون أقل من أربعة أيام، يبلغ جهاز الأمن عن انخفاض في عدد العمليات في الأسبوع الأخير. ويعزو الجيش الإسرائيلي هذا إلى أعمال الإحباط الواسعة التي تنفذها القوات في عمق الأراضي الفلسطينية، بل وأحياناً في وضوح النهار. أما الحقيقة فهي أن لا أحد يوهم نفسه؛ فإسرائيل في ذروة موجة إرهاب إجرامية، لا تبدو نهايتها في الأفق في هذه اللحظة. يواسي جهاز الأمن نفسه في هذه المرحلة بأن الإرهاب لا يشمل الضفة الغربية كلها، بل يتركز أساساً في جنين وشمال السامرة، حيث فقدت السلطة الفلسطينية سيطرتها تماماً، فيضطر جهاز الأمن الإسرائيلي لسد الفراغ. وثمة بؤرة إرهاب أخرى في نابلس ومحيطها، هناك بالذات تظهر فاعلية أكبر للسلطة الفلسطينية بعد أن مارست الإدارة الأمريكية في الأيام الأخيرة ضغطاً على أبو مازن. في جنوب الضفة، حالياً على الأقل، عدد أحداث العنف متدن جداً، لأن السلطة تسيطر على الميدان بفعالية نسبية. المشكلة أن أكثر من مئة فلسطيني قتلوا منذ بداية السنة في أحداث مع قوات الجيش الإسرائيلي، وهو العدد الأكبر منذ 2015. وعدد القتلى العالي يغذي العنف ويبعث الرغبة في الانتقام. كل عملية "ناجحة" تجر وراءها عمليات إضافية بالهامها، ولا أحد ينجح في كسر الدائرة الناشئة.

يتحدث جهاز الأمن عن بضعة طرق عمل محتملة للتصدي للوضع: الأول، الذي تستبعده الجهات المختصة بشدة، وهو الخروج إلى حملة "سور واق 2"، استمراراً لدعوة المغردين الإلكترونيين. لكن من يطالب بهذا يبدو أنه لا يتذكر أنه قبل حملة "السور الواق" لم يكن الجيش الإسرائيلي دخل إلى عمق المدن الفلسطينية منذ بضع سنوات، أما اليوم فهو يفعل هذا كل ليلة. إن حملة أوسع في واقع اليوم قد تتركز على جمع السلاح أو اعتقال المشبوهين، لكن لا أحد يريد للجيش الإسرائيلي أن يبقى لفترة طويلة داخل المناطق "أ". وثمة طريق عمل محتمل آخر، تستبعده قيادة جهاز الأمن أيضاً في هذه المدة، وهو تشديد الإجراءات ضد

السكان المدنيين الفلسطينيين في "المناطق" [الضفة الغربية] من خلال الإغلاقات والأطواق، وسحب تراخيص العمل وغيرها، بهدف أن يفهم السكان ثمن الخسائر التي يلحقها الإرهاب، فيعملون على القضاء عليه مما يدخل مزيداً من الفلسطينيين إلى دائرة العنف.

وثمة إمكانية أخرى يؤيدها خصوصاً من يتموضعون في يسار الخريطة السياسية، وهي الدفع بالمسيرة السياسية، لكنه خيار يبدو غير منطقي وواقعي الآن.

الطريق الذي تتخذه إسرائيل عشية الانتخابات هو إغراق الميدان بالقوات، لاعتقال المنفذين المحتملين للعمليات على أساس معلومات استخبارية، واستخدام الضغط على السلطة الفلسطينية للعمل. تأمل قيادة جهاز الأمن في أن ييأس منفذو العمليات في هذه المرحلة أو تلك، فتخبو موجة الإرهاب من تلقاء ذاتها مثلما كان في حالات مشابهة.

لكن حتى لو كان هذا هو طريق العمل الذي تم اختياره بحكم الواقع، فالجيش الإسرائيلي ملزم باستخلاص الدروس من الحادثتين هذا الأسبوع، وكلما كان مبكراً كان أفضل. فقصور عمل الجنود في حاجز شعفاط، الذين لم يردوا كما كان متوقعاً منهم مع إصابة مقاتلة الشرطة العسكرية، العريف "نوعا لأزار" الراحلة، مثلما هي حقيقة أن جنود دورية "جفعاتي" لم يطلقوا النار أمس نحو سيارة المخربين، وليس واضحاً إذا كانوا واقفين في الموقع المحمي وفقاً للتعليمات – يتعين فحص هذه الأمور والتحقيق فيها حتى النهاية. تحقيق يلقي بالمسؤولية على صغار المقاتلين، سيخطئ التحقيق ولن يمنع الحدث التالي.

\* \* \*

## "هآرتس": إسرائيل إزاء الضفة.. انتحار بحبل "البلقنة" أم "حل الدولتين"؟

بقلم يوسي ميلمان

في يوم الغفران في 1973 تفاجأت إسرائيل في شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان بعد أن كانت أسيرة لمفهوم تبنته القيادة العسكرية، بالأساس شعبة الاستخبارات، الذي أكدته المستوى السياسي بسرور وبدون أي اعتراض. والآن، تبدو الأجهزة الأمنية والسياسية عالقة في مفهوم يتعلق بالفلسطينيين، نتيجة الجمود الفكري والعنى السياسي والعسكري والغطرسة.

المفهوم الذي تطورته إسرائيل منذ بضع سنوات هو أن السلطة الفلسطينية غير شريكة في السلام لأنها ضعيفة وفسادة وتمر بعملية انتقال بين الأجيال، من مؤسسها ياسر عرفات ومحمود عباس. ثمة نقاط انطلاق أساسية توجه إسرائيل: الأولى، أن مصلحة الشعب الفلسطيني، على الأقل في الضفة الغربية، هي مصلحة اقتصادية. وما دام يسمح لأكثر من 100 ألف فلسطيني بالعمل في إسرائيل والمستوطنات، فإسرائيل ليست بحاجة إلى تحريك أي عملية سياسية. الثانية، أن الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية ستواصل

العمل كمقاوم ينضوي تحت "الشاباك" والجيش الإسرائيلي للقضاء على الإرهاب، وضد تعزز قوة حماس والجهاد الإسلامي في الضفة. لذلك، أكبر قدر يمكن لإسرائيل أن تفعله هو الإبقاء على الصراع وإدارته. لكن تبين أنها رؤية خاطئة؛ فأى عملية داخل حدود الخط الأخضر أو في الضفة، وأي دخول للجيش إلى البلدات الفلسطينية عن طريق اذستخدام القوة الزائدة، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الضحايا الفلسطينيين، تقوض الوضع الراهن الذي تقدسه إسرائيل. منذ بداية السنة، قتل 107 فلسطينيين و24 إسرائيلياً، وتم اعتقال 2000 فلسطيني، وسجلت 1900 حادثة إرهابية و2200 محاولة لتنفيذ عمليات.

مع ذلك، تستمر إسرائيل في التفكير بمفاهيم الماضي وبمفاهيم الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية وانتفاضة الأفراد والسكاكين. إسرائيل غارقة في موجة إرهابية وعنيفة مختلفة. السلطة الفلسطينية تتفكك، وتتفكك معها الأجهزة الأمنية. على هذه الخلفية، يتعزز نفوذ حماس والجهاد الإسلامي، وفوق كل ذلك يتم تشكيل مليشيات مسلحة، السلاح موجود بوفرة ومن السهل الحصول عليه، تتكون من شباب لا يخضعون لأوامر أي تنظيم أو أي قيادة.

يقولون إنه يترسخ نظام أبرتهيد في إسرائيل، وهذا صحيح. ولكن الخطر الكبير هو أن تؤدي المواجهة إلى البلقنة، على إسرائيل والفلسطينيين. الحروب التي أعقبت تفكك يوغسلافيا اندلعت في التجمعات التي هي من أصول عرقية، عنصرية، دينية وقومية مختلفة عن بعضها، وخلقت فسيفساء لم يعد يمكنها العيش بصورة مشتركة. الحرب هناك أصبحت احتكاكاً لا يتوقف، الأمر الذي أدى إلى سفك الدماء والتطهير العرقي وعمليات قتل واغتصاب وخرق لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الأساسية.

قد يحدث هذا في الضفة والمدن المختلطة في إسرائيل. الوقت غير متأخر لمنع ذلك حتى الآن؛ إسرائيل مجبرة على إعادة حل الدولتين إلى الخطاب، كما أعلن مؤخراً رئيس الحكومة يثير لبيد. وليس هذا فقط، بل عليها اتخاذ خطوات حقيقية لتحريك العملية السياسية لتعزز السلطة الفلسطينية وتعيد الأمل بأن هناك احتمالية للتسوية.

في المرحلة الأولى، يمكن أن تكون هذه الخطوات رمزية مثل نقل قرى في المنطقة "ج"، وهي المنطقة التي تحتل نحو 60 في المئة من الضفة، إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. ثم استئناف اللقاءات والمحادثات الدبلوماسية بين سفراء إسرائيل وسفراء السلطة في العالم، أو أي مبادرة رمزية أخرى ترتبط برفع رسي لعلم فلسطين في إسرائيل في كل المناسبات.

هذه الخطوات، إضافة إلى تقليص عمليات الجيش والشاباك الليلية التي تزيد الاحتكاك، ولكن دون التنازل عن إحباط العمليات، ستساعد إسرائيل على التحرر من المفهوم الذي تتبناه بصيغة 2022.

\* \* \*

## "معاريف": خصوبة وأرقام.. "الإحصاء الفلسطيني" كاذب والرهان الزمني في مصلحة اليهود

بقلم أساف يشاي

نشر البروفيسور ارنون سوفير مؤخراً في صحيفة "هآرتس" معطيات ديمغرافية تدل على وجود تعادل عددي لليهود والعرب بين البحر والنهر. بزعمه، يوجد في بلاد إسرائيل (بما في ذلك يهودا والسامرة وغزة) نحو 7.454.000 يهودي و 7.503.000 عربي، منهم نحو 5.500.000 عربي في يهودا والسامرة وغزة. غير أن عدد العرب في "يهودا والسامرة" وغزة لا يزيد عن 3.4 مليون – نحو 1.8 مليون في القطاع وأقل من 1.5 مليون في "يهودا والسامرة" والقدس. تضم هذه الأعداد على ما يبدو سكاناً توفوا ولا يزالون في سجلات الناخبين وسكاناً غادروا السلطة. من أين تأتي الفوارق الكبرى؟ مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل يقتبس عن معطيات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، وهذا يزور في المعطيات. حسب تقرير البنك الدولي للعام 2006، هناك فجوة 32 في المئة بين عدد المسجلين في الصف الأول في "يهودا والسامرة" وغزة ومعطيات الولادة التي نشرتها السلطة في الكتاب السنوي إياه. فضلاً عن التسجيلات الكاذبة، يتجاهل مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني الوفيات الطبيعية، وهكذا يوجد يضم السجل السكاني الفلسطيني من العام 2007 مواليد العام 1845 (في سن غير منطقية – 162 سنة). كما أعلنت السلطة عن هجرة إيجابية – نحو 50 ألف نسمة في السنة، وهو معطى مدحوض جر انتقاداً من جهات مهنية دولية، وقد اضطرت إلى تعديل تقديرها إلى الصفر. وحسب تقارير وزارة العدل، فإن نحو 130 – 140 ألف فلسطيني توفوا في إسرائيل بين 1994 و2002. السلطة تحصيهم لديها وتضيف عليهم أكثر قليلاً من 350 ألفاً من سكان شرقي القدس. مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي يحصيهم كسكان مقيمين في إسرائيل، وهكذا فإنهم يحصون مرتين. إذن، كم يوجد في "يهودا والسامرة" وغزة؟ في مقابلة مع التلفزيون المصري في 2021، قال فتحي حامد، مسؤول كبير من حماس، إن في غزة 1.8 مليون نسمة. في الانتخابات البلدية الفلسطينية في 2012 كان مسجلاً نحو 505 ألف من أصحاب حق الاقتراع في "يهودا والسامرة". نضاعف في الولادة العربية (نحو ثلاثة أطفال للعائلة) فنصل إلى أكثر من مليون نسمة في "يهودا والسامرة" (بدون شرقي القدس). هذه الأعداد تضم أيضاً سكاناً توفوا ولم يتم شطبهم من سجل الناخبين وأولئك الذين غادروا السلطة. من خلال معطيات فرع ديمغرافية، ثمة من يحاولون توجيه أصحاب القرار إلى خطوات بعيدة الأثر. لا يدور الحديث عن جدال علمي، بل عن خطوة دعائية تحاول غرس خطر ديمغرافي في وعينا، وأن المستقبل اليهودي لدولة إسرائيل موضع شك. علينا أن نفهم بأنها محاولة للتأثير على الجمهور ومنتخبه من خلال دعاية كاذبة وإجبار إسرائيل على خطوات سياسية قسرية. وباعتبار الهجرة السلبية الفلسطينية، ولا سيما الشباب، فإن قوة خصوبة الفلسطينيين تنخفض. يجد هذا تعبيره في انخفاض دائم في الولادة العربية في "يهودا والسامرة". من جهة أخرى، فإن الولادة اليهودية في ارتفاع. وبالتناسب، فإن السكان العرب في "يهودا



والسامرة" يقلون ويشيخون، وعليه فمن المتوقع هناك ارتفاع في معدل الوفيات. ما دامت إسرائيل ترى في الولادة مستقبل أمنها ووجودها، فسيلعب البعد الزمني في صالحها.

\* \* \*

## "هآرتس": المواقفة على الاتفاقية مع لبنان

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

عُلم أمس أن إسرائيل ولبنان اتفقتا على تفاصيل خط الحدود البحرية بينهما، ومن هنا فإنهما قريبتان من التوقيع على اتفاق مشترك بينهما. وكتب رئيس الوزراء يثير لبيد إن "مسودة الاتفاق تستوفي بشكل كامل المبادئ التي عرضتها إسرائيل، سواء المجال الأمني أم المجال الاقتصادي"، وقال رئيس لبنان، ميشال عون، إن الاتفاق تقبله بلاده، إذ إنه يستجيب لمطالب لبنان ويحافظ على مقدراته الطبيعية. رغم ضجيج الخلفية الذي يسمع من جهة الليكود وخصوصاً من رئيسه بنيامين نتنياهو، ينبغي الترحيب بهذا الاتفاق وعمل كل شيء كي يقر في الكنيست والحكومة. فضلاً عن الجوانب الاقتصادية الكامنة فيه، فإن الاتفاق نموذج للشكل الذي يمنع فيه حل دبلوماسي، يتضمن حلول وسط إقليمية واقتصادية، على منع مواجهات عنيفة وعلى خلق استقرار وفائدة للطرفين.

نتنياهو، الذي حاول على مدى السنين لكنه لم ينجح في بلورة اتفاق مع لبنان من هذا القبيل، يفعل كل ما في وسعه كي يخرب على الإنجاز. فهو لا تعنيه حقيقة أن رئيس هيئة الأمن القومي د. أيال حولتا، قد شرح بأن كل مطالب إسرائيل استجيبت، وأنها "حافظنا على المصالح الأمنية لإسرائيل، ونحن في الطريق إلى اتفاق تاريخي". إن الدافع المركزي أمام ناظر نتنياهو هو رغبته في العودة إلى كرسي رئيس الوزراء والعمل على إلغاء محاكمته وليس مصلحة إسرائيل ومواطنيها.

إن الخطابية الشعبوية التي يتخذها هو ومؤيدوه - "استسلام"، "خضوع"، "تسليم أراض للعدو" وما شابه - هي عرض مرضي مقلق، ومع ذلك هو أمر متوقع بالنظر إلى انعدام الموضوعية التي يعاني منها. ووصل نتنياهو إلى ذروة حقارته حين ادعى بأنه "إذا مر هذا الخطف غير القانوني - فلن يلزمننا". وهكذا اختار نتنياهو المس بمصداقية إسرائيل على أن يحقق أهدافه الشخصية. الرجل يصر على إثبات أنه غير جدير بأن يكون شخصية عامة في إسرائيل، فما بالك رئيس وزراء. لنتنياهو شركاء آخرون في اليمين يحاولون وضع العصي في دوالب الاتفاق. فمنظمات يمينية رفعت التماسات ضد إقرار الاتفاق بحكومة انتقالية ودون استفتاء شعبي، وعليه فحتى لو لم يقر في الحكومة فسيتعين على الاتفاق اجتياز اختبار محكمة العدل العليا. وأشار مصدر في وزارة العدل إلى أن المستشار القانونية للحكومة غالي بهرب ميارا، أفتت برأيها في الاتفاق، وتعتقد

أنه لا يخضع للقانون الأساس: الاستفتاء الشعبي. مهم للغاية أن تدافع المستشار القانونية عن هذا الاتفاق في المحكمة، بل وتعرض فتواها على الجمهور في أقرب وقت ممكن.

\* \* \*

## "معاريف": كوخافي وبرنيح: "الاتفاق مع لبنان ليس في صالح حزب الله"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أوضح كل من رئيس الأركان أفيش كوافي ورئيس الموساد ديدي برنيح في اجتماع مجلس الوزراء السياسي والأمني المصغر "الكابينت" أن الاتفاق مع لبنان ليس جيداً لحزب الله، وفق ما أفاد باراك رافيد نقلاً عن مسؤولين شاركوا في الاجتماع. وقد قال رئيس الموساد برنيح خلال الاجتماع: "إن من يدعي أن الاتفاق على الحدود البحرية إنجاز لحزب الله لا يفهم الوضع في لبنان". وكذلك قال رئيس الأركان أفيش كوخافي: "إن الاتفاق ليس في صالح حزب الله، وقد وافق مجلس الوزراء على الاتفاق البحري مع لبنان". وبحسب برنيح: "الاتفاق ليس جيداً لحزب الله لأنه يشكل اعترافاً فعلياً بإسرائيل، وهو أمر يعارضه حزب الله."

وافق مجلس الوزراء السياسي - الأمني على دفع الاتفاقية البحرية مع لبنان قدماً، حيث صوت جميع المشاركين، باستثناء أييليت شاكيد التي امتنعت عن التصويت لصالحها، وبحسب بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء يائير لبيد، فقد صوت مجلس الوزراء على الصيغة التي تنص على أهمية وضرورة التوصل إلى اتفاق بحري بين "إسرائيل" ولبنان في هذا الوقت، وعبر أعضاء مجلس الوزراء عن دعمهم لدفع عجلة هذا الاتفاق إلى الأمام. وأبلغ لبيد الوزراء أنه سيدعو زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي يهاجم الاتفاق بشدة إلى جلسة إحاطة.

وقال رئيس الوزراء بالمناسبة نفتالي بينت الذي كان بإمكانه استخدام حق النقض ضد الاقتراح: "في ظل الظروف الحالية من الصواب تمرير الاتفاقية، هي تاريخية، وليست اتفاقية استسلام مخزية، ليس كل ما هو جيد للبنان سيئاً لإسرائيل، هناك أوقات يمكن فيها الوصول إلى حالة من الربح لكلا الطرفين، لقد رأيت قيمة في التوصل إلى اتفاق، ولكن ليس بأي ثمن وبالتأكيد ليس في ظل التهديدات، الآن توصلوا إلى اتفاق بشروط مختلفة وبطريقة مختلفة عما خططوا له ومع ذلك، في ظل الظروف الحالية من الصواب الموافقة عليه". وأضاف: "قررت دعم الاتفاق بعد أن علمت بموقف المنظومة الأمنية، رغم أن إسرائيل قريبة من الانتخابات، في الوضع الطبيعي كان علينا انتظار الحكومة القادمة لاتخاذ القرار، لكن الظروف تتطلب اتخاذ قرار الآن، حيث أن التحديات الأمنية كما قدمها جميع قادة الأجهزة تخلق نافذة قرار ضيقة وقصيرة."

بعد التصويت في مجلس الوزراء، دعت كتلة الأحزاب المؤيدة لزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو رئيس الكنيست ميكي ليفي إلى المطالبة بإلزام التصويت على الاتفاقية في الكنيست، على الرغم من أن المستشار القانونية للحكومة تعتقد أنه لا يوجد التزام قانوني للقيام بذلك، ودعوا أيضا بينيت وشاكيد وجدعون ساعر وزئيف إلكين ويوعاز هاندل ويفعات ساسا بيتون إلى معارضة الاتفاقية واستخدام حق النقض الذي تتمتع به كتلة اليمين.

\* \* \*

### "إسرائيل اليوم": "عرين الأسود": تنظيم يتنامى مهددًا "إسرائيل"

بقلم دانا بن شمعون

إذا كنا بحاجة إلى مؤشر على تنامي نفوذ تنظيم "عرين الأسود" في أراضي الضفة الغربية فقد حصلنا عليه أمس، لقد كان هناك استجابة واسعة النطاق في المناطق الفلسطينية لدعوات "عرين الأسود" لتنظيم إضراب عام تعبيرًا عن التضامن مع سكان مخيم شعفاط بسبب الحصار الذي فرض عليهم إثر عملية إطلاق النار التي قتلت فيها المجندة نوعا لزار.

يتركز النشاط العسكري لمجموعات "عرين الاسود" في منطقة نابلس لكن البشائر الأولية لزيادة الدعم للتنظيم بدأت تظهر في أماكن أخرى في المناطق الفلسطينية أيضًا، وبحسب مصادر فلسطينية فإن المسألة في هذه المرحلة ليست مسألة تشكيل مجموعات وظهور مقاتلين على غرار نموذج "عرين الأسود" في نابلس بل مسألة الدعم المعنوي من بعيد والتعبير عن تأييد فكرة التمرد التي يتبناها أعضاء المنظمة. وأوضح أحد سكان رام الله ل "إسرائيل هيوم" أن هناك العديد من الشباب الذين يتفاعلون مع الحدث وينجذبون إلى الروح والطاقة التي تجلبها معها منظمة "عرين الأسود"، لا يفكر الجميع بعمق في كيفية كيف ذلك سينفعهم؟ يبدو الأمر كما رأينا اليوم، فتية يحرقون الإطارات عند مداخل القرى ويغلقون الطرق. يبحثون عن الفوضى. يحاول أعضاء التنظيم الحفاظ على صورة شعبية. في عيد المولد النبوي قبل أيام قليلة خرجوا على الطرقات ووزعوا الحلوى على المارة، في لفظة تهدف إلى كسب محبة الشارع. يريد مقاتلو "عرين الأسود" إظهار أنهم موجودون هنا من أجل جلب النظام وحماية الفلسطينيين. عناصر التنظيم لهم حضور بارز على الشبكات الاجتماعية، هناك يقومون بتحميل مقاطع فيديو توثق اشتباكاتهم مع الجنود والمستوطنين، وقد لاقى مقاطع الفيديو نجاحًا كبيرًا بين الشباب الفلسطينيين الذين يرون فيهم قدوة. حتى أولئك الذين لم يفكروا في السابق في الانضمام إلى القتال يرون الآن أنه من الممكن، بل وحتى أسهل مما كانوا يعتقدون. يشاهد آخرون

الفيدويوهات بفضول كبير، وحتى لو لم يكونوا يقصدون حمل السلاح أو المشاركة في الكفاح فإنهم يعبرون عن تضامنهم ودعمهم.

بين الفلسطينيين الآراء منقسمة، يعتقد البعض أنها مسألة وقت فقط حتى يظهر المزيد من الجماعات المسلحة التي ستحاول تقليد أسلوب عمل مقاتلي "عرين الأسود".

في الماضي، حدث شيء مشابه مع منظمات أخرى مثل منظمة "الفهد الأسود" التي عملت في شمال الضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى والتي كان أعضاؤها مسؤولين عن عشرات العمليات ضد "إسرائيل" وعمليات قتل عملاء يعملون مع "إسرائيل"، وامتدت نشاطات المنظمة التي ولدت في منطقة جنين فيما بعد إلى مناطق أخرى في المناطق بعد أن اكتسبت شعبية بشكل تدريجي.

يقول مسؤول فلسطيني: "إن عرين الأسود هيأت الأجواء، إنهم يستغلون ضعف السلطة، والجمهور الفلسطيني ضاق بها ذرعا، فيكتسبون بالتالي المزيد من التعاطف، حتى أولئك الذين لا يتفقون بالضرورة مع كل ما تفعله عرين الأسود يقولون لأنفسهم أخيراً ربما تكون هنا الفرصة للتخلص من السلطة الفلسطينية الفاسدة التي لا تهتم بالشعب الفلسطيني".

من ناحية أخرى، هناك من يعتقد أن عرين الأسود قد تتفكك في المستقبل إذا لم تحرص على تنمية قيادة منظمة بخطة وأجندة واضحة مع تشكيل الجين الخاص بها، في المنظمة نشطاء بعضهم مدعوم من قبل منظمات فلسطينية مختلفة، بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي، أو منتمون لهم، بينما لا يعتبر آخرون أنفسهم ينتمون لأي منظمة.

إذا استمر التنظيم في العمل بطريقة لا يكون فيها لعناصره هوية واحدة وولاء واحد، فقد تكون هناك مشكلة في المستقبل وستبدأ المعارك والخلافات بين أولئك الذين يأتون من فتح وأولئك الذين يدعمون أو يؤيدون طريق حماس أو الجهاد، من الصعب علينا أن نتحد وهناك دائما انقسامات. كل منظمة لها طريقها في التفكير وطرقها في التعامل مع الخلافات وفي النهاية الكل يريد أن يكون في يده السيطرة. "وأوضحوا في "عرين الأسود" أنهم لا ينتمون إلى أي تنظيم فلسطيني، يأتي هذا التوضيح بعد مزاعم سمعت في "إسرائيل" بموجها أن التنظيم يعمل بتشجيع من حماس وبدعم منها.

قيادة السلطة الفلسطينية مزعجة جدا من وجود "عرين الأسود" وقوتها المتزايدة، ورفضوا أمس اقتراح السلطة الفلسطينية بإلقاء السلاح والاندماج في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما نفت الأنباء الواردة من نابلس قيام بعض أعضاء التنظيم بتسليم أنفسهم للسلطة الفلسطينية معتبرين أن هذه إشاعات معادية.

## معهد القدس للإستراتيجية والأمن: الوهم الفلسطيني

أفرايم عنبر

أعلن رئيس الوزراء يائير لابيد في الأمم المتحدة عن رؤيته لحل "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" بحل الدولتين لشعبين. بينما أثنت العديد من الدول على رئيس الوزراء، بما في ذلك الولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن ينجح تبني سياسة تقوم على الوهم. في واقع الأمر، فإن الفكرة التي توصي بتقسيم المنطقة من الأردن إلى البحر إلى دولة يهودية وبجانها دولة عربية تعيش في سلام مع بعضها البعض – والتي تحظى بشعبية كبيرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية – تتجاهل الواقع على الأرض.

كانت اتفاقيات أوسلو في التسعينيات بالنسبة لمعظم "الإسرائيليين" بداية لعملية الانفصال عن الفلسطينيين، وكان من الملاحظ أنها عملية ستؤدي في النهاية إلى التقسيم إلى دولتين. كان من المفترض أن تسيطر السلطة الفلسطينية على الأراضي التي انسحب منها "الجيش الإسرائيلي" وأن يحقق الكيان السياسي الجديد التطلعات الوطنية للفلسطينيين ويوفر القانون والنظام ويمنع الإرهاب ضد "إسرائيل". كما كان من المفترض أن تتفاوض السلطة الفلسطينية على تسوية دائمة مع "إسرائيل" تؤدي إلى تسوية تاريخية. لسوء الحظ لا يُتوقع التوصل إلى نتيجة مستقرة وسلمية وفقاً لمفهوم الدولتين في المستقبل القريب لسببين. الحركتان الوطنيتان الفلسطينية والصهيونية، ليستا قريبتين من تسوية تاريخية، وقد أثبت الفلسطينيون في غضون ذلك أنهم غير قادرين على بناء دولة، وفشلت "عملية السلام" المتوقعة رغم المساعي المتكررة وبالذات من قبل الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق دائم.

الاختلافات في القضايا الجوهرية – القدس واللاجئون والحدود – لا تزال كبيرة للغاية، ويبدو أنه لا يمكن التغلب عليها. علاوة على ذلك، تشددت مواقف "إسرائيل" بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. وتزايد الإحساس بالتهديد؛ مما أدى إلى انخفاض كبير في "الدعم الإسرائيلي" "للتنازلات الإسرائيلية" للفلسطينيين. مع "الإرهاب الفلسطيني" المتقطع من الضفة الغربية بعد عام 2000 وبعد أن أصبحت غزة قاعدة لإطلاق آلاف الصواريخ على "الإسرائيليين" منذ عام 2007، توقف معظم "الإسرائيليين" عن الاعتقاد بأن الفلسطينيين شركاء في السلام.

في هذا المفترق التاريخي، لا يستطيع المجتمع الفلسطيني تحت تأثير الروح القومية والإسلامية، الوصول إلى حل وسط مع الحركة الصهيونية. وتظهر الاستطلاعات الأخيرة (مارس 2022) أن ثلثي الفلسطينيين يشاركون

الرأي القائل بأن "إسرائيل" دولة فصل عنصري، ويعتقد 73٪ أن القرآن يحتوي على نبوءة عن اختفاء "دولة إسرائيل". الادعاء بأن إقامة دولة ينتج قيادة مسؤولة أمر مشكوك فيه بالنظر إلى عدد القادة الذين قادوا بلدانهم إلى الهاوية. يحرض نظام التعليم الفلسطيني الحالي ووسائل الإعلام الرسمية على كراهية اليهود الذين يُلامون على كل شيء سيء يحدث للفلسطينيين. منذ عام 2000، النموذج الذي يحتذى به للشباب في جهاز التعليم الفلسطيني هو الشهيد (الشهيد) الذي يفجر نفسه بين اليهود. إن نسبة التأييد بين الفلسطينيين ل"أعمال عنف" ضد "أهداف إسرائيلية" مذهلة (تقترب من 50٪).

لا عجب في أنه في كل مرة كان يطرح هناك "اقترح إسرائيلي" سخي للتقسيم على جدول الأعمال كان يتم رفضه، مثل الاقتراح الذي اقترحه إيهود باراك في عام 2000، أو الاقتراح الذي اقترحه إيهود أولمرت في عام 2007. حتى أبو مازن "المعتدل" يرفض بشدة الاعتراف "بإسرائيل" كدولة يهودية. في هذه المرحلة سيكون أي كيان سياسي فلسطيني معاديًا وغير راضٍ عن حدوده ومستعد لاستخدام القوة لتحقيق رؤيته - نهاية الدولة اليهودية.

وبالفعل، فإن صعود القوة السياسية لحركة حماس التي تعتبر وجود "إسرائيل" ذاته بمثابة تدنيس للمقدسات الدينية يقوض الفرص الضئيلة للتوصل إلى حل وسط. يبدو أن الهجمات المستمرة على "إسرائيل" من غزة التي تسيطر عليها حماس تشير إلى أن "إنهاء الاحتلال" و "تطهير المستوطنات" ليسا شرطين كافيين لإنهاء الصراع.

أخيرًا: لا يزال لدى المجتمعين المتحاربين الطاقة لمواصلة القتال، وتحمل الألام اللازمة لتحقيق أهدافهما السياسية. أثناء النزاع العنيف تسهل المشاعر القومية والدينية القوية على الناس تحمل الألم والمعاناة، وفي كثير من الأحيان يؤدي التعب الاجتماعي إلى وضع حد لنزاع عرقي طويل الأمد بدلاً من فرصة للتسوية المثلى. إذا كان الألم هو العامل الأكثر تأثيرًا على منحى التعلم فيبدو أن "الإسرائيليين" والفلسطينيين لم يعانوا بما يكفي للتوصل إلى حل وسط.

إن الفهم الرصين بأن الدولة الفلسطينية لن تعيش بسلام إلى جانب "إسرائيل" يدحض الافتراض الأول لفكرة الدولتين. والافتراض الثاني - بأنه إذا ما أتاحت الفرصة لبناء الدولة فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ستحقق هذا الهدف - أمر منفصل أيضًا عن الواقع السياسي الحالي.

ليست كل مجموعة عرقية لديها قدرات بناء الدولة في حال توفرت فرصة الحكم الذاتي، لقد أسس ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية "نظامًا سياسيًا فاسدًا" وغير فعال. كانت السلطة الفلسطينية برئاسة

عرفات نظام بيزنطي يحكم من خلال فرق تسد. من خلال السماح بالمنافسة بين القادة والوكالات وحتى الميليشيات، جعل نفسه المحدد النهائي للوظائف والمكافآت. تحول هذا النظام اللامركزي في النهاية إلى حالة من الفوضى.

• تعتبر السلطة الفلسطينية، إلى حد كبير، "دولة فاشلة" تتميز بغياب احتكار استخدام القوة وعدم ضمان القانون والنظام وتقديم خدمات جزئية فقط للسكان، وعدم القدرة على الحفاظ على المناخ القانوني الذي يساعد على الاقتصاد الحديث.

محمود عباس، الذي انتخب في كانون الثاني (يناير) 2005 لرئاسة السلطة الفلسطينية لم يترفع عن الإرث السياسي لعرفات، وتجنب المواجهة مع التنظيمات المسلحة وفشل في تجميع الأجهزة الأمنية.

بعد كل شيء، فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على غزة لصالح حماس، وتواجه صعوبات مستمرة في حل الميليشيات في الأراضي الخاضعة لسيطرتها الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى حماس لم تحتكر استخدام القوة في غزة، الأمر الذي سمح بوجود تنظيمات مسلحة.

إن الإدراك بأن السلطة ليست كيانا سياسيا فاعلا تغلغل تدريجيا في وعي المجتمع الدولي. حتى وسائل الإعلام الدولية المؤيدة للفلسطينيين في معظمها تشكك بشكل متزايد في جدوى حل الدولتين. وبالمثل يعترف الخطاب الدبلوماسي الدولي الحالي بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على العمل كشريك في عملية سلام حقيقية مع "إسرائيل"، ويركز على دعم بناء الدولة.

التوقعات بأن الفلسطينيين سيبنون دولة حديثة في المستقبل القريب حتى بمساعدة الغرب هي توقعات ساذجة. استغرق بناء الدول القومية في أوروبا قرونًا باستثناء مصر، وهي كيان تاريخي يتمتع بمستوى من التماسك السياسي. لم تنجح محاولات بناء دولة في الشرق الأوسط إلا جزئيًا. العراق ولبنان وليبيا والصومال واليمن كلها أمثلة على كيانات سياسية تواجه مشكلة إنشاء سلطة مركزية تحتكر استخدام القوة والتقدم نحو الحداثة.

لسوء الحظ، ليس كل نزاع طويل الأمد لديه حل متاح على الفور. وفي غياب اتفاق ينتج عن تفاوض، فإن الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع "الصراع الإسرائيلي العربي الفلسطيني" هي إدارة الصراع. والهدف من هذه الإستراتيجية هو تقليل تكلفة الصراع المسلح والحفاظ على حرية المناورة السياسية، والغرض منه أيضًا هو كسب الوقت على أمل أن يجلب المستقبل بدائل أفضل. لا شك أن عدم وجود هدف نهائي واضح ليس مصدر إلهام؛ ومع ذلك قد تكون هذه هي أفضل طريقة للتعامل مع موقف معقد.

## "هآرتس": الجماعات اليهودية الأمريكية تواجه معضلة كبيرة: بن غفير المتطرف هو السبب!!

بقلم أليسون كابلان – سومرين صامويلز

قبل "الانتخابات الإسرائيلية" في 1 نوفمبر، أصدر أعضاء الكونغرس المؤيدون "لإسرائيل" تحذيرات صارخة من أن إدخال اليمين المتطرف في "إسرائيل" إلى ائتلاف حاكم سيكون كارثياً على العلاقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل". في الوقت نفسه التزمت المنظمات اليهودية الأمريكية البارزة التي نددت بشدة بالزعيم المتطرف "إيتمار بن غفير" وحزبه "عوتسما يهوديت" (القوة اليهودية) في عام 2019 بالصمت هذه المرة – على الرغم من حقيقة أن بن غفير يحظى بدعم متزايد وكان كذلك، حيث حوله زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو إلى شريك شرعي محتمل في الائتلاف. يبدو أن الشعبية المتزايدة لبن جفير في "إسرائيل" هي السبب الذي جعل هذه الجماعات اليهودية تتجنب الإدلاء بأي تعليقات على ضمه إلى حكومة مستقبلية.

في السنوات الثلاث منذ أن دفع رئيس الوزراء آنذاك نتنياهو لأول مرة "عوتسما يهوديت" للاندماج مع الأحزاب الأرثوذكسية اليمينية الأخرى قبل انتخابات أبريل 2019، حصل الحزب اليميني المتطرف على مستويات غير مسبوقة من الدعم، وتعتمد فرص نتنياهو في العودة إلى السلطة بشكل كامل على بن غفير والتحالف الصهيوني الديني اليميني الذي يقوده مع عضو الكنيست "بتسلئيل سموتريتش"، حيث تظهر استطلاعات الرأي الأخيرة أنهم سيحصلون على 12 إلى 14 من أصل 120 مقعداً في الكنيست إذا أجريت الانتخابات. وهذا يزيد من المخاطر بالنسبة للقادة اليهود الأمريكيين عندما يتعلق الأمر بإدانة شديدة لبن غفير، فإن القيام بذلك يخاطر بأن يُنظر إليه على أنه تدخل في "السياسة الإسرائيلية" وأنه صراع مفتوح مع نتنياهو وشريك بن غفير السياسي.

ومع ذلك لم يكن لدى كبار مؤيدي "إسرائيل" في واشنطن مثل هذه الهواجس، وقال السناتور "روبرت مينينديز"، السناتور الديمقراطي- رئيس لجنة العلاقات الخارجية القوية في مجلس الشيوخ وأحد أكثر المشرعين المؤيدين "لإسرائيل" في الكونغرس الأمريكي – لنتنياهو: "إن لديه مخاوف جدية، بشأن تحالف حكومي محتمل مع أفراد متطرفين ومستقطبين مثل بن غفير"، بحسب تقرير نشره لأول مرة "الصحفي الإسرائيلي" باراك رافيد. ونقل هذا التقرير عن مينينديز قولها: "إن الحكومة الإسرائيلية بما في ذلك بن غفير يمكن أن تقوض بشكل خطير دعم الحزبين في واشنطن، والذي كان أحد أعمدة العلاقات الثنائية بين



الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن مسؤولاً أمريكياً كبيراً آخر كان قلقاً للغاية بشأن التأثير الذي يمكن أن يحدثه مثل هذا التطور السياسي على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

في أعقاب التقرير غرد النائب "براد شيرمان"، وهو ديمقراطي من كاليفورنيا وأحد أعمدة دعم "إسرائيل" في مجلس النواب بأنه: "يحث القادة السياسيين الإسرائيليين من جميع جوانب المجال السياسي على نبد المتطرفين مثل إيتامار بن غفير الذين يتمتعون بأرائهم المشينة، والتي تتعارض مع مبادئ إسرائيل الأساسية لدولة ديمقراطية ويهودية، حيث يقوض هؤلاء المتطرفون مصالح إسرائيل والعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي عملت أنا وزملائي على تقويتها." قدم دعماً لمينديز، وغرد أيضاً أن السناتور كان "صديقاً حقيقياً لإسرائيل" وأن "الصديق الحقيقي يخبرك بالحقيقة، حتى لو كان شيئاً لا تريد سماعه."

"لا تعليق"

في أعقاب هذه التعليقات اتصلت "هآرتس" بمنظمات يهودية أمريكية بارزة وطلبت منهم بيان مواقفهم من بن غفير و"عوتسما يهوديت"، وكذلك ردود أفعالهم على تصريحات مينينديز وشيرمان. اختارت "لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" واللجنة اليهودية الأمريكية عدم التعليق على الإطلاق.

في الماضي كانت كلتا المجموعتين أكثر صراحة، وفي عام 2019 بعد أن ضغط نتنياهو على الحزب الصهيوني الديني "هابيت هايودي" للانضمام إلى بن غفير في انتخابات ذلك العام، أدانت اللجنة اليهودية الأمريكية علناً آراء "عوتسما يهوديت" "المستهجنة"، محذرةً من احتمال دخولها إلى الكنيست ودمجها في الحكومة والائتلاف، وعرضت إيباك دعمها لهذا الموقف، وغردت بأنها: "تتفق مع إيباك، فلجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) تتبع سياسة طويلة الأمد تقضي بعدم الالتقاء بأعضاء هذا الحزب العنصري البغيض."

في عام 2021 قبل "الانتخابات الإسرائيلية الرابعة" خلال عامين، بدأت المجموعتان في تعديل سلوكهما، عندما سألتها صحيفة "هآرتس" عن موقفها من احتمالية تشكيل حكومة تضم بن غفير، وكذلك حزب "نعوم" (والذي يعد مرة أخرى جزءاً من تحالف الصهيونية الدينية في هذه الانتخابات)، قالت إيباك: "أنه لن يكون لها المزيد من التعليق على هذه المسألة، فقد كان موقف اللجنة اليهودية الأمريكية صامتاً إلى حد كبير عن موقفها السابق قبل عامين، حيث ذكرت عند سؤالها أنها لديها ثقة كاملة في عملية المراجعة القضائية الإسرائيلية الراسخة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وأن هذا المكان هو الذي تكمن فيه القرارات النهائية." ويواصل القادة اليهود الأمريكيون الآخرون الذين رفضوا التفكير في الأمر في عام 2019 اختيار عدم التعليق قبل الانتخابات المقبلة.

قال "ويليام داروف"، الرئيس التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى (الهيئة الجامعة لليهود الأمريكيين المنظمين): "إن مجموعته لديها سياسة طويلة الأمد تتمثل في عدم الاعتراض على الانتخابات الإسرائيلية." ورفضت الاتحادات اليهودية في أمريكا الشمالية، والمنظمة الجامعة التي تمثل 146 اتحاداً يهودياً و300 جالية يهودية مستقلة، التعليق عندما سئلوا عن بن غفير، كما رفض اثنان من التيارات الرئيسية الثلاثة لليهودية الأمريكية - الكنيس المتحد لليهودية المحافظة والاتحاد الأرثوذكسي - التعليق.

الهدوء لم يمر مرور الكرام

غرد "آرون ديفيد ميللر"، المحلل والمفاوض السابق لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في كل من الإدارات الجمهورية والديمقراطية. لم يكن هناك زعيم يهودي حريصاً على إدانة بن غفير بوضوح، بل انتقد بشدة نظرائه في الجالية اليهودية الذين اختاروا الامتناع عن التعليق العام.

قال الحاخام "ريك جاكوبس"، رئيس الاتحاد من أجل الإصلاح اليهودي (أكبر حركة يهودية في أمريكا الشمالية): "إنه إذا فاز نتنياهو في الانتخابات وتولى بن غفير منصباً وزارياً كبيراً، فسيكون ذلك بياناً مروعاً للعالم حول ما إذا كانت إسرائيل مستعدة لإظهار صورتها وإظهار كارثية العلاقة العميقة بينها وبين الولايات المتحدة." وأضاف: "نتحدث عن القيم المشتركة؟ إذا أصبحت القيم المشتركة عنصرية - فأنا أخشى ذلك اليوم، وأدعو الله ألا يأتي ذلك اليوم."

كما قال: "أرقام استطلاعات بن غفير، هي جزء من ظاهرة أكبر لنمو العنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي مقلقة للغاية، وأعتقد أن القادة اليهود - الذين دائماً ما يرفعون صوتاً أخلاقياً عندما يتعلق الأمر بمكان إسرائيل على الأرض، وأهميتها في الهوية اليهودية - يجب ألا ينسوا الالتزامات الأساسية لما يعنيه أن تكون يهودياً." وأشار جاكوبس إلى أن الحديث عن اليهود الأمريكيين لم يكن مهماً فقط لأسباب رمزية. وقال: "إنه يعتقد أن نتنياهو وعد في الحملة الانتخابية الأولى لعام 2019 بأنه لن يمنح بن غفير دوراً وزارياً كبيراً، بسبب الضجة الكبيرة في المجتمع اليهودي"، حيث كانت القيادة اليهودية [في ذلك الوقت] بعيدة عن الهدوء - وشمل ذلك إيباك وجميع المنظمات الكبيرة، قالوا: "هذه [خطوة] بعيدة جداً، ولا يمكن أن تكون كذلك، وبعد ذلك أدرك رئيس الوزراء نتنياهو، وهو سياسي ذكي، أن ذلك سيكون بعيداً جداً، وإذا لم تكن هناك صرخة مماثلة ووضع خط أحمر مشرق اليوم، فعندئذ (بالنسبة لنتنياهو) سيكون من الجيد المضي قدماً، لا يمكن تجاهل مخاوف ميتينديز، الذي يعتبر عموداً فعلياً للدعم الملموس لدولة إسرائيل، فنحن نتحدث عن أقوى مؤيد ديمقراطي لدولة إسرائيل اليوم."

الجماعات اليهودية الأخرى التي ردت على استفسارات صحيفة "هآرتس" بشأن بن غفير تراوحت بين الدبلوماسية الحذرة إلى شديدة اللهجة والصراحة. في عام 2019، تحدث "جوناثان غرينبلات"، الرئيس التنفيذي لرابطة مكافحة التشهير، ضد تعميم نتياهو لبن غفير، وغرد: "لا ينبغي أن يكون هناك مجال للعنصرية وألا تقبل التعصب في إسرائيل أو أي ديمقراطية، فقد تحدثت رابطة مكافحة التشهير سابقاً عن خطاب مليء بالكراهية لقادة حزب عوتسما يهوديت، وإنه لمن المقلق أن يتم إضفاء الشرعية عليهم من قبل هذا الاتحاد."

عندما طُلب من رابطة مكافحة التشهير للتعليق الآن، تلقت صحيفة هآرتس بياناً من "كارول نوريل"، مديرة مكتب رابطة مكافحة التشهير في "إسرائيل"، ولم تذكر فيه بن غفير أو عوتسما يهوديت بالاسم. قالت نوريل: "لطالما اهتمت رابطة مكافحة التشهير (ADL) بإدماج الأيديولوجيات المتطرفة والمستوحاة من كاهانا في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من أننا لا نتدخل في السياسة الانتخابية لإسرائيل، إلا أننا نشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بأن القادة السياسيين الإسرائيليين قد وعدوا الأفراد الذين يتبنون مثل هذه الآراء بدور في حكومة ائتلافية مستقبلية، كمنظمة ملتزمة بشدة أمن إسرائيل ورفاهها كدولة يهودية وديمقراطية، ونعتقد أن مثل هذا التطور من شأنه أن يضر بالمبادئ التأسيسية لإسرائيل، ومكانتها بين أقوى مؤيديها."

صرح الرئيسان المشاركان لمجلس إدارة "الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل" "آن لويس" و"تود ريتشمان" في ردهما: "أن مجموعتهما كانت واضحة ومتسقة بأن الحزب بقيادة كاهانيسيت إيتامار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش لا ينبغي أن يكون له مكان في الائتلاف الحاكم في إسراي، ويجد معظم الإسرائيليين آراء هؤلاء الرجال بغیضة، لأنها تتعارض مع المبادئ التأسيسية للدولة والقيم المشتركة التي تدعم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل."

وقال هادار سسكيند، الرئيس التنفيذي لمنظمة "السلام الآن": "بن غفير هو كاهانا في عصر تويتر ولا ينبغي أن يكون لكراهيته وعنصريته مكان في أي حكومة إسرائيلية، فالجميع من القادة اليهود الأمريكيون، السياسيون، وأي شخص له علاقة بإسرائيل، يجب أن يكون واضحاً بشأن هذا الأمر."

متحدثاً باسم منظمة "جي ستريت" المؤيدة لإسرائيل، قال "لوغان بايروف": "إن مينينديز كان محقاً تماماً في تحذيره من التطبيع الخطير للأحزاب السياسية اليهودية المتعصبة - وإمكانية ضمها إلى الحكومة الإسرائيلية المقبلة، من خلال تاريخها العنيف ومناصرتها العلنية للكراهية والمضايقة، وحتى طرد الفلسطينيين الذين

يعيشون على جانبي الخط الأخضر [خط الحدود لعام 1967 بين إسرائيل والضفة الغربية]، وتهاجم هذه الجماعات وقادتها بشكل مباشر المبادئ الديمقراطية الليبرالية الأساسية في قلب العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. "وأضاف بايروف: "أن مشاركتهم في أي حكومة إسرائيلية جديدة ستكون مصدر قلق وغضب للعديد من المرشحين الأمريكيين وللغالبية العظمى من الجالية اليهودية الأمريكية."

ذهب "منتدى السياسة الإسرائيلية" إلى أبعد من ذلك، ليس فقط في الرد على أسئلة حول بن غفير، بل بدأ بيانه الخاص، في الأسبوع الماضي - الذي يدعو إلى "حل الدولتين للفلسطينيين الإسرائيليين" - وأعلن فيه أن دعمه "لإسرائيل" و"التحالف الأمريكي-الإسرائيلي" "يجبرنا على إدانة وجهات النظر المعادية للديمقراطية في صراع إيتامار - غفير، وحزبه اليهودي "عوتسما يهوديت"، وحزب "نعوم". وقال البيان: "إن انضمام بن غفير إلى حكومة ائتلافية إسرائيلية، ناهيك عن تعيينه وزيراً للحكومة، سيلحق ضرراً خطيراً بمطالبة إسرائيل بمعالجة التمييز ضد مواطنيها وسيكون مخالفاً لمبادئ الصهيونية للعدالة الأساسية والمساواة، سيجعل هذا من الصعب على اليهود الأمريكيين التماهي مع إسرائيل بينما يقوض الإحساس الأكبر بالشعبية اليهودية، وان الديمقراطية الإسرائيلية تخص الإسرائيليين لكننا نناشد الناخبين الإسرائيليين أن يأخذوا ذلك في الحسبان."

\* \* \*

## استطلاعات

"تايمز أوف إسرائيل": استطلاعات رأي تشير إلى وجود دعم فاطر لصفقة الغاز مع لبنان؛ مع عدم تحديد فائز واضح في الانتخابات

40 في المئة يؤيدون الاتفاقية الوشيكّة، لكن 29 في المئة يعارضونها؛ استطلاعات ما قبل الانتخابات تتوقع حصول كتلة اليمين بقيادة نتنياهو على 59-60 مقعداً و اقتراب أييليت شاكيد من نسبة الحسم

بقلم أش غوبل

أظهرت استطلاعات رأي جديدة وجود دعم فاطر لصفقة الغاز مع لبنان، والتي من المقرر أن تُطرح على الحكومة يوم الأربعاء، بينما تنبأت باستمرار حالة الجمود السياسية بعد الانتخابات في شهر نوفمبر، حيث لا يُتوقع فوز نتنياهو بأغلبية واضحة.

في استطلاع رأي أجرته القناة 12، أعرب 40 في المئة من 500 شخص شاركوا في الاستطلاع، بالاستناد على فهمهم الحالي للصفقة، عن دعمهم للاتفاقية مع لبنان، بينما قال 29 في المئة إنهم يعارضونها، في حين أجاب 31 في المئة بأنهم غير متأكدين.

ومن المتوقع أن يتم طرح الاتفاقية على الكنيست في جلسة خاصة بعد ظهر الأربعاء عقب اجتماع للحكومة. لا يُعقد الكنيست عادة خلال فترة عيد العرش (السوكوت)، لكن رئيس الكنيست ميكي ليفي دعا لعقد الجلسة بهدف "السماح لأعضاء الكنيست بالاطلاع على تفاصيلها في أسرع وقت ممكن." ومن المرجح أن تتغير المشاعر تجاه صفقة الغاز البحري، مع الكشف عن المزيد من التفاصيل حول مضمون الصفقة للجمهور. في استطلاع قبل الانتخابات نشرته إذاعة FM 103 يوم الأربعاء، بدأ أن حزب "البيت اليهودي" الذي ترأسه أييليت شاكيد يقترب ببطء من نسبة الحسم اللازمة لدخول الكنيست، والتي تبلغ 3.25 في المئة. وأظهر الاستطلاع حصول البيت اليهودي على 2.6 في المئة من إجمالي الأصوات، بارتفاع عن الاستطلاعات الأخيرة التي توقعت له ما دون 2 في المئة من الأصوات.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأي التلفزيونية الإسرائيلية، ومع ذلك، تقود هذه الاستطلاعات غالباً عملية صنع القرار لدى السياسيين.

تم استبعاد شاكيد إلى حد كبير من قبل ناخبي اليمين بعد أن وافقت على الانضمام إلى ائتلاف حكومي واسع بقيادة بينيت في 2011، إلى جانب أحزاب يسارية وحزب عربي حتى انهيار الائتلاف في شهر يونيو.

إذا نجحت شاكيد وحزبها في تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقررة في الأول من نوفمبر، فقد يمثل ذلك فرصة لزعيم المعارضة نتنياهو لتشكيل حكومة يمينية واستعادة الحكم، بالنظر إلى أن استطلاعات الرأي توقعت باستمرار حصول نتنياهو على عدد مقاعد أقل بقليل من المقاعد الـ 61 اللازمة لتشكيل الحكومة.

وأظهر استطلاع القناة 12 يوم الثلاثاء، والذي سأل المشاركين فيه عن الحزب الذي سيصوتون له لو أجريت الانتخابات اليوم، أن كتلة اليمين بقيادة نتنياهو ستحصل على 59 مقعداً، في حين سيحصل الإئتلاف الحكومي المنتهية ولايته على 57 مقعداً، بينما سيفوز تحالف "الجيّة-الحركة العربية للتغيير" بالمقاعد الأربعة المتبقية.

مع تقسيم المعطيات إلى النتائج التي يحصل عليها كل حزب، أشار استطلاع الرأي إلى حصول حزب "الليكود" على 31 مقعداً، "يش عتيد" 24، "الصهيونية المتدينة" 13، "الوحدة الوطنية" 12، "شاس" 8، "يهדות هتואرة" 7، "يسرائيل بيتنو" 6، "العمل" 6، "ميرتس" 5، وحصول "القائمة العربية الموحدة" و"الجيّة-الحركة العربية للتغيير" على أربعة مقاعد لكل منهما. ولم يتوقع الاستطلاع تجاوز شاكيد وحزب "التجمع" القومي

العربي نسبة الحسم اللازمة لدخول الكنيست. وقال 47 في المئة ممن شملهم استطلاع الرأي أنهم يفضلون نتنيا هو على ليبيد كرئيس للوزراء، بينما حصل ليبيد على 31 في المئة.

استطلاع 1 FM 03 توقع حصول "الليكود" على 32 مقعدا، أكثر بمقعد واحد من استطلاع القناة 12، وهو ما يمنح كتلة أحزاب اليمين والأحزاب الحريدية ما مجموعة 60 مقعدا، وهو ما يزال أقل من عدد المقاعد الـ 61 اللازمة لتشكيل الحكومة، في حين حصل الإئتلاف الحكومي المنتهية ولايته على 56 مقعدا.

بعد "الليكود"، توقع الاستطلاع حصول حزب "يش عتيد" على 25 مقعدا، "الصهيونية المتدينة" على 13 مقعدا، "الوحدة الوطنية" على 11 مقعدا، "شاس" على 8 مقاعد، "يهדות هتورا" على 7 مقاعد، "يسرائيل بيتنو" على 6 مقاعد، "العمل" و"ميرتس" على 5 مقاعد لكل منهما، والجمية-الحركة العربية للتغيير والقائمة العربية الموحدة على 4 مقاعد لكل منهما.

أجرى استطلاع القناة 12 خبير استطلاعات الرأي مانو غيفاع، وشمل 500 شخص وبلغت نسبة هامش الخطأ فيه 4.4 في المئة، وأجرى استطلاع 103 FM مناخيم لازار، وشمل 700 شخصا وبلغت نسبة هامش الخطأ فيه 3.7 في المئة.

\* \* \*

## تقارير

24news: إسرائيل نقلت لكيف معلومات عن طائرات إيران المسيرة المستخدمة في الحرب ضد

أوكرانيا

قال مسؤول إسرائيلي إن شركة إسرائيلية خاصة تقوم بتزويد أوكرانيا بصور أقمار صناعية لمواقع القوات الروسية

قال موقع واينت أن الرئيس فولوديمير زيلنسكي قال خلال الأسبوع الجاري إن المخابرات الأوكرانية تعتقد بأن روسيا أجرت صفقة بشراء 2400 مسيرة إيرانية الصنع من نوع شاهد-136.

كشف تقرير نشرته نيويورك تايمز عن أن إسرائيل قامت بتحويل معلومات أساسية لأوكرانيا عن المسيرات الانتحارية الإيرانية الصنع والتي دخلت خط المواجهة مع أوكرانيا بعد أن ابتاعت روسيا عددا منها، وفق مسؤول إسرائيلي كبير. وأضاف أن شركة إسرائيلية خاصة تقوم بتزويد أوكرانيا بصور أقمار صناعية، لمواقع القوات الروسية. وجددت أوكرانيا الخميس اتهامها لروسيا باستخدام مسيرات انتحارية إيرانية خلال هجومها على كييف، بحسب النشر في واينت. من جانبها تنفي إيران تزويدها روسيا بمسيرات كما أن الكرملين

يلتزم الصمت . ويعتبر هذا اليوم الرابع على التوالي الذي تسمع فيه في قضاء كييف صفارات الإنذار. وتسارع قوات الإنقاذ إلى المكان الذي تسقط فيه المسيرات، علمًا أن في مدينة ميكولايف انهار مبنى مؤلف من 5 طوابق. وقال رئيس البلدية إن الطابقين العلويين دمرا بهجوم واحد في حين تم هدم المبنى تاليا.

وبحسب التقرير فقد استخدمت المسيرات في الهجوم الذي جاء ردًا على عملية تفجير جسر القرم يوم الإثنين الماضي. ووقع ضحية هذا الهجوم نحو 19 شخصا، وتدعي أوكرانيا أن هذه العملية تم التخطيط لها من قبل روسيا قبل عملية تفجير الجسر. وأفاد مسؤولون من الجانب الأوكراني أنه تم تدمير كافة المسيرات التي تم تسييرها باتجاه أوكرانيا. وأضافوا انه إلى جانب المسيرات تم إطلاق عشرات الصواريخ نحو كييف ومدن إضافية .

ووفق ما صرح به زيلنسكي أول من أمس أمام الدول الصناعية السبع "لقد استخدم العدو ما يزيد عن 100 صاروخ وعشرات المسيرات من أنواع مختلفة بما في ذلك نوع "شاهد" الإيرانية الصنع". وأضاف "في كل 10 دقائق تسلمت بلاغًا عن استخدام العدو بـ"شاهد" إيراني".

يشار إلى أن وسائل إعلام تحدثت مرارًا عن خيبة أمل أوكرانيا من إسرائيل لرفضها إمداد الأولى بأنظمة دفاع إسرائيلية الصنع لمواجهة الهجوم الروسي.

\* \* \*

**"تايمز أوف إسرائيل": استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الأخيرة تدفع بالسلام الإقليمي وحل الدولتين**

**تقدم الوثيقة السنوية لمحة عامة عن مخاوف الأمن القومي للولايات المتحدة؛ تؤكد الالتزام "الصارم" بأمن إسرائيل**

**بقلم أش أوبل**

أصدر الرئيس الأمريكي جو بايدن استراتيجيته الثانية للأمن القومي، معربًا عن نية الولايات المتحدة في تعزيز اتفاقيات السلام على غرار اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل وجيرانها الإقليميين، بالإضافة إلى حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع الحفاظ على طبيعة إسرائيل اليهودية والديمقراطية في جوهرها. ولا تذكر الوثيقة على وجه التحديد البلدان التي قد تكون جاهزة لاتفاقية سلام مع إسرائيل. وتوفر استراتيجية الأمن القومي، المطلوبة بموجب القانون، مخططًا سنويًا لمخاوف الأمن القومي للإدارة الأمريكية وسياساتها لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتضمنت وثيقة بايدن لعام 2022 تفاصيل أكثر بشأن المنطقة مقارنة بوثيقة العام الماضي، والتي ذكرت فقط أن الولايات المتحدة تهدف إلى "الحفاظ على التزامنا الصارم بأمن إسرائيل."

وأشارت الإدارة هذا العام إلى "تلبية تطلعات الفلسطينيين لدولة آمنة وواقعية"، وتضمنت اقتباسًا من زيارة بايدن للضفة الغربية في يوليو، عندما قال: "دولتان على أساس خطوط 1967، مع تبادل متفق عليه للأراضي، تبقى أفضل طريقة لتحقيق قدر متساوٍ من الأمن والازدهار والحرية والديمقراطية للفلسطينيين والإسرائيليين".

وتتضمن وثيقة 2022 نفس الالتزام "الصارم" تجاه الأمن الإسرائيلي مثل وثيقة العام الماضي. وفي يوليو، وقع رئيس الوزراء يائير لبيد وبايدن اتفاقًا أمنيًا، عُرف باسم "إعلان القدس"، يشدد على التزام الولايات المتحدة بمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، باستخدام "جميع عناصر قوتها الوطنية." ويحتوي الإعلان على التزام أمريكي بالتنفيذ الكامل لشروط مذكرة التفاهم التاريخية لتقديم 38 مليار دولار، الموقعة في عهد إدارة أوباما، والاعتراف بأن مذكرة التفاهم التالية يجب أن تعكس التهديدات والظروف الجديدة.

وعكست تعليقات لبيد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر التزام استراتيجية الأمن القومي بحل الدولتين، حيث قال أمام الجلسة الكاملة إن "الاتفاق مع الفلسطينيين، على أساس دولتين لشعبين، هو الشيء الصحيح من أجل أمن إسرائيل واقتصاد إسرائيل ومستقبل أطفالنا".

ومع اقتراب موعد الانتخابات، المقرر اجرائها في الأول من نوفمبر، تعرضت تعليقات لبيد لانتقادات شديدة من قبل اليمين الإسرائيلي، الذي يرفض حل الدولتين باعتباره نموذجًا غير قابل للتطبيق (على الرغم من تأييد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو لحل الدولتين في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة عام 2016)..

\* \* \*

**كاتب إسرائيلي: مسؤولون أمريكيون هاجموا نتنياهو**

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

على خلفية الموافقة اللبنانية الإسرائيلية على اتفاقية الغاز، وجه كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية انتقادات حادة إلى زعيم المعارضة بنيامين نتياهو والسفير الأمريكي السابق في تل أبيب ديفيد فريدمان، لأنهما هاجما الاتفاق بزعم أنه خضوع إسرائيلي أمام ضغوط وتهديدات حزب الله. على غير العادة، فقد شكل تدخل المسؤولين الأمريكيين في السجال الإسرائيلي الداخلي تحولًا لافتًا، صحيح أنهم لم يذكروا نتياهو وفريدمان بالاسم، لكنهم أكدوا أنه "كان بإمكانهم الحصول على اتفاق أفضل، لكنهم لم يفعلوا ذلك"، رافضين ما يردده السياسيون الإسرائيليون المعارضون للاتفاق، بوصفه "استسلامًا".



إيتمار أيخنر المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكد أن "المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية، الذين تحفظوا على كشف أسمائهم، فاجأوا نتنياهو وفريدمان بهذا الهجوم عليهما، واصفين الاتفاق بأنه انتصار لإسرائيل التي ستنال بموجبه أمنًا وازدهارًا اقتصاديًا، في حين تحدث الرئيس جو بايدن مع رئيس الحكومة يائير لابيد من أجل حثه على المضي قدما في الاتفاقية، مؤكداً أن هذا ليس اتفاقاً مباشراً بين لبنان وإسرائيل، ولكن من خلال الولايات المتحدة، لكنه يرسى حدوداً من شأنها أن تقدم لهما مصالح اقتصادية." وأضاف في تقريره أنه "في إشارة إلى تصريحات نتنياهو بأن هذا ليس اتفاقاً تاريخياً، بل اتفاق استسلام، قال كبار المسؤولين الأمريكيين، إن مجموعة متنوعة من السياسيين، وخاصة من المعارضة، أدلت بتصريحات مختلفة حول هذا الموضوع، نحثهم على مراجعة الاتفاقية، وتلقي إحاطة من الحكومة حول التفاصيل، ونحن نعتقد أن أي شخص يفحص الموضوع من وجهة نظر غير حزبية، ولكن سياسية، سيصل لنتيجة حتمية مفادها أنه عمل جيد، وحقق معظم الأهداف المهمة، لقد عززت إسرائيل أمنها واستقرارها، لأن مياه البحر المتوسط تعتبر أكثر أهمية من ذي قبل لأمنها وازدهارها الاقتصادي."

وأشار المسؤولون الأمريكيون في حوار مع المراسل الإسرائيلي إلى أن "المكاسب الإسرائيلية من الاتفاق تعني أن إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي لن تعاني من أزمة طاقة بسبب اكتشافاتها، وستسمح الاتفاقية لها بالحفاظ على هذه المياه ليس فقط الآن، ولكن لفترة طويلة من الزمن، وفي المستقبل، وسيساعد في تنمية الموارد في حوض البحر المتوسط، وإن الاتفاق جزء من التزام إدارة بايدن بأمن إسرائيل، وقد عمل عليه منذ أن كان نائب رئيس الولايات المتحدة حتى يومنا هذا، ونعتقد أن هذا اختراق تاريخي، لأول مرة اتفاق بين إسرائيل ولبنان بوساطة الولايات المتحدة، وهما في حالة حرب."

يشكل التدخل الأمريكي في السجال الإسرائيلي الداخلي خطوة غير مسبقة، لأنه يحمل رسائل عديدة أولها حماية الاتفاق من أي خطر يهدد توقيعه، لأنه يعتبر مشروعاً خاصاً بالإدارة نفسها، والرئيس ذاته، وثانيها تصريح أكثر منه تلميح بعدم رغبة واشنطن بعودة نتنياهو إلى سدة الحكم، وهي رسالة دعم علنية ومكشوفة ليائير لابيد، وثالثها إعلان أمريكي لا تخطئه العين بعدم الرغبة بصرف الأنظار عن حرب أوكرانيا من خلال اندلاع أي مواجهة بين لبنان وإسرائيل.

مع العلم أن الاتفاق يمنح دولة الاحتلال احتياطات كبيرة من الغاز في البحر المتوسط، وسيوفر لها نوعاً من الأمن والاستقرار في شرق البحر، لصالح إمكانية التصدير، والمشاركة في حل أزمة الطاقة العالمية، من خلال محافظتها على الآلية الأمنية والبنية التحتية بالكامل لضمان حماية سواحل فلسطين المحتلة.

\* \* \*

## صراع بين الأحزاب الإسرائيلية على الصوت الروسي خلال الانتخابات

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

مع اقتراب يوم الاستحقاق الانتخابي الإسرائيلي خلال أقل من عشرين يوماً، بدأت الأحزاب الإسرائيلية توجه جهودها الدعائية نحو جمهور مهم بالنسبة لها، وهم اليهود القادمون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لأن احتساب أصواتهم يكشف أن لديهم القدرة على تصعيد 15 عضو كنيست، مما قد يؤثر على نتائج الانتخابات، وربما يؤدي إلى نهاية الأزمة السياسية المستحكمة في دولة الاحتلال منذ أربع سنوات. هذه القناة المتزايدة تسلط الضوء على هوية الحزب الإسرائيلي الأقوى تأثيراً بين هذه الكتلة الانتخابية الثقيلة، وهم يهود الاتحاد السوفيتي السابق، وسط الإعلان عن حزب إسرائيلي جديد "انضم للقتال" للحصول على أصواتهم، مع الكشف عن خطة لحزب الليكود لإبقاء حزب "يسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي يمثل أولئك اليهود، لعدم اجتياز نسبة الحسم.

دافنا لئييل المراسلة الحزبية في "القناة 12"، أكدت أن "المعركة الانتخابية الإسرائيلية بدأت للحصول على الصوت الروسي، وسط إعلان حزب الليكود أن هدفه المركزي يتمثل بإسقاط حزب "يسرائيل بيتنا"، والعمل على إضعافه، رغم أنه تاريخياً يحتكر أصوات الناخبين الروس، وفي الوقت ذاته فقد ظهرت توترات بين الأخير وحزب "يوجد مستقبل" بزعامة رئيس الحكومة يائير لابيد الذي لم يتردد بمغازلة بعض الشخصيات المؤثرة في أوساط اليهود الروس".

وأضافت في تقريرها أن "الحزب الجديد الذي انضم للمعركة اسمه "40/30" أسسته ستيل وينشتاين، التي دعت لفتح الصالات الرياضية خلال فترة كورونا، وبعد أن كانت على قائمة "يسرائيل بيتنا"، لكنها منذ عامين انتقلت إلى معسكر اليمين، والآن تعود قائدة لحزب مصمم لمناشدة الجيل المتوسط من يهود الاتحاد السوفيتي السابق، مع العلم أنه منذ أسابيع كان حزب الليكود يبحث عن شخصية من اليهود السوفييت لخوض الانتخابات وجذب أصواتهم تكون منافسة لليبرمان، حيث يعكف الليكود على عدم السماح للأخير باجتياز نسبة الحسم، من خلال حرق الأصوات المؤيدة له وسط أولئك الناخبين". وأوضحت أن "هذا الحزب الجديد لا يخفي توجهه لخوض معركة سرية من أجل الحصول على أصوات اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق، وتم توزيع عشرات الفيديوهات السامة ضد ليبرمان على الإنترنت، بما في ذلك اتهامه بالطلب من مساعده قبل 20 عاماً قتل ضابط شرطة، وهو مقتنع بأن الليكود وراء هذه الإشاعة، في محاولة مكشوفة لإقصائه سياسياً، والآن يمكن الكشف رسمياً من تقرير داخلي لليكود عن توجهه لإبقائه دون نسبة الحسم".

لعل إلقاء نظرة على أجواء الدعاية الانتخابية حامية الوطيس هذه الأيام يكشف بما لا يدع مجالاً للشك عن حجم الدعاية العدوانية على الشبكات الاجتماعية باللغة الروسية، وتوظيف 50 عاملاً ميدانياً للتواصل مع

اليهود الروس من الباب إلى الباب، ووضع متحدثين بالروسية في جميع مراكز الاقتراع القوية الموصوفة بأنها "ذهبية".

مع العلم أنه منذ بداية الحملة الانتخابية، أنفق حزب "يسرائيل بيتنا" ما قيمته 64 ألف شيكل، قرابة 20 ألف دولار، في الإعلان على الفيسبوك باللغة الروسية، أما حزب "يوجد مستقبل" بزعامة لايبيد فأنفق على هذه الدعاية الروسية 35 ألف شيكل، قرابة 11 ألف دولار، رغم أن ناخبيه ليسوا من يهود الاتحاد السوفيتي السابق، لكن الليكود من جهته شارك في هذه اللعبة وأنفق عليهم 13 ألف شيكل، قرابة 4 آلاف دولار. بلغة الأرقام، فإن سبب مغازلة كل الأحزاب الإسرائيلية لليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي السابق واضح جدا، فأصواتهم تساوي 15 مقعداً في الكنيست، صحيح أن ليبرمان لا يزال يتمتع بتعاطف كبير منهم، لكن المعركة تزداد قسوة وصعوبة بينهم، حيث يعتزم 25٪ منهم التصويت لحزب الليكود هذه المرة، فيما يستقر حزب ليبرمان على نسبة 21٪، وفي حزب لايبيد تضيق الفجوة، ويقتربون من ليبرمان، حيث يعتزم 17٪ منهم التصويت له، فيما 9٪ لم يقرروا بعد، و28٪ صوتوا للأحزاب الأخرى.

\* \* \*

## توترين الاحتلال وكندا بسبب "تأمين السفارة" في أوتاوا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

بوادر أزمة خفية تتزايد بين دولة الاحتلال وكندا على خلفية قرار الأخيرة تخفيض تعزيز الحماية الأمنية لسفارة الاحتلال في العاصمة أوتاوا منذ عام 2019، ورغم محاولات الاحتلال ثني الكنديين عن القرار، بزعم أنه "وضع غير معتاد"، لكن الكنديين يرفضون وضع حارس أمن شخصي للسفير رونان هوفمان لمدة عام تقريبا، ولا يستجيبون لطلب كبار المسؤولين الإسرائيليين بالاجتماع، وتسوية الأمر، رغم استمرار ما يصل العاملين الإسرائيليين في العاصمة الكندية من تهديدات بالقتل.

إيتمار إيختر المراسل السياسي لصحيفة ידיعوت أحرونوت، كشف أن "توترا دبلوماسيا غير عادي بين إسرائيل وصديقتها المقربة كندا على خلفية قرارها "المحير" بخفض مستوى الأمن للسفارة الإسرائيلية في العاصمة أوتاوا، رغم التهديدات الواردة ضدها، وقد صرح مسؤولون إسرائيليون في السفارة أن هناك خطرا وقوع هجمات معادية، لكن وزارة الخارجية الكندية وشرطة الخيالة الملكية الكندية، ترفضان زيادة الأمن في السفارة، رغم الطلبات المتكررة من إسرائيل بشأن ذلك خلال السنوات الثلاث الماضية".

وأضاف في تقريره أنه "على غير العادة، فإن السفارة الإسرائيلية في كندا هي التي بادرت بنشر القصة، وأطلعت وسائل الإعلام الكندية على الموضوع، واتضح أن الكنديين قرروا خفض التصنيف الأمني لرئيس البعثة الإسرائيلية بعد فترة وجيزة من تقاعد السفير السابق، نمرود بركان، في نوفمبر 2019، ووفقاً لمسؤولين

في السفارة الإسرائيلية، فقد أوقفت القوة الخاصة بتوفير الحماية لكبار الشخصيات، وتشمل الحراسة الشخصية على مدار الساعة عملها، وهو ما تم مع السفير الإسرائيلي السابق 24 ساعة في اليوم، ولمدة تسع سنوات، لكنها فور رحيله، قررت إلغاء هذه الإجراءات الأمنية". وبدأ السفير الإسرائيلي الحالي في كندا رونين هوفمان ولايته في كانون الأول/ ديسمبر 2021، وفي ذلك الوقت اتصلت السفارة الإسرائيلية بالسلطات الكندية، وطالبتهم بالعودة لتأمين السفير القادم، لكن الكنديين رفضوا الطلب رسمياً، وقال مسؤولون كبار في السفارة في أوتاوا إنهم حاولوا طلب لقاء مع مكتب المراسم بوزارة الخارجية الكندية والشرطة السرية لتسوية الأمر، لكنهم قوبلوا بالرفض.

وزارة الخارجية الكندية رفضت التعليق، وأشارت أنه لن يكون من المناسب الكشف عن تفاصيل محددة للمناقشات مع أي سفارة، فالعمليات الأمنية للشرطة تخضع للمراجعة المستمرة والدائمة، ويتم تعديلها بطريقة تستند إلى بيانات التهديد والمخاطر، حيث تقع السفارة الإسرائيلية في كندا في برج مكاتب، على بعد ثلاث بنايات جنوب تلة البرلمان في أوتاوا. وقد سبق أن نشرت منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي لنشطاء يعارضون السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، تظهر خرائط بها موقع السفارة، وصور لممرها، كما وصلت السفارة تهديدات على صندوق بريدها الصوتي، وفي إحداها سمع صوت مجهول يقول "سنقتلك أينما كنت"، وزعم مسؤولون كبار في السفارة أن هناك زيادة في حوادث معاداة السامية، وهي موثقة من قبل منظمة الدعوة اليهودية بني بريت في كندا، وقد أبلغت عن قفزة كبيرة في الحوادث المعادية لليهود، من 9 حوادث في 2020 إلى 75 في 2021.

تزعم الأوساط الإسرائيلية في كندا أنه من بين أمور أخرى، تشمل الحوادث المعادية للاحتلال الإسرائيلي وأنصاره في كندا الضرب والتخريب في المعابد اليهودية، ورسم الصليب المعقوف في المدارس، فيما رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية التعليق على الترتيبات الأمنية لبعثاتها في الخارج.

ليست المرة الأولى التي تتوتر فيها العلاقات الإسرائيلية الكندية، لاسيما منذ أن شكّل جاستن ترودو، زعيم الحزب الليبرالي، حكومته في 2015، رغم حرص حزب المحافظين وزعيمه ستيفن هيربر، رئيس الوزراء السابق، على إرساء علاقات عميقة للغاية مع تل أبيب، إلى حد "التوأمة الأيديولوجية"، وتمسكها برؤية واحدة على الصعيد الاقتصادي، وخط سياسي واحد بشأن مواجهة ما يعتبرانه عنفاً إسلامياً. لكن معي ترودو، رغم تأكيده على صداقة إسرائيل، دفع أوساطها للتخوف من وجود نوايا واضحة لتغيير السياسات الكندية تجاهها، خاصة مع ردود الفعل الكندية بشأن قرار الإتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات، ويخشى الاحتلال أن تستأنف أوتاوا تقديم المساعدات المالية للأونروا، كما أعلنت كندا أنها لا تعترف بسيادة الاحتلال على مرتفعات الجولان السورية.